



# الشيوعي



العدد: 10 ( دجنبر 2013) البريد الإلكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

في  
هذا  
العدد

تقرير عن المؤتمر الثالث  
لرابطة العمل الشيوعي

الصفحة: 02

معركة النقل بجامعة عبد  
الملك السعدي (تطوان) -  
المجريات والدروس

الصفحة: 06

نص مداخلة رابطة العمل  
الشيوعي في ندوة جريدة  
النهج الديمقراطي حول  
"المسألة النقابية بالضررب"

الصفحة: 08

"الحكومة الجديدة" على ماذا  
تدل وما هي مهامنا؟

الصفحة: 10

## الإفئامية:

أيها العمال/ ات أيها الشباب الثوري  
"بناء منظمة قوية رهين بتكوين الكوادر" هو الشعار الذي اخترناه في رابطة العمل الشيوعي  
لمؤتمرنا الثالث، وهو ما يكثف تصورنا لطبيعة المهام المطروحة على الماركسيين في المرحلة الحالية  
التي يمر منها الصراع الطبقي بالمغرب وعالميا.  
إننا نعيش في خضم مرحلة ثورية محليا وعلى الصعيد العالمي، نعيش في خضم أشد مراحل التاريخ  
اضطرابا على كافة الأصعدة: مرحلة احتضار النظام الرأسمالي ومخاض الولادة المؤلم.  
هذه المرحلة تحبل بإمكانيات متضاربة، فهي تبشر ببناء المجتمع الاشتراكي، كما تنذر بخطر  
الانحدار إلى الهمجية.

نحن الماركسيون/ ات ننتمي بوعي وبقناعة إلى الإمكانيّة الأولى ضد الإمكانيّة الثانية، ونعمل بصبر  
وعناد من أجل تحويلها من إمكانيّة إلى واقع، وهو ما لن يتحقق إلا بنشر المشروع الاشتراكي الثوري  
بين صفوف الطبقة العاملة وقياداتها نحو القضاء على نظام مصاصي دماء وعرق البشر، أي النظام  
الرأسمالي، وحسم السلطة السياسية والشروع في بناء المجتمع الاشتراكي.  
لهذا لا بد من منظمة ثورية قوية، ولبناء منظمة ثورية قوية لا بد من كوادر (أطر) ثورية جيدة  
التكوين على قاعدة النظرية الوحيدة القادرة على تقديم تفسير علمي للواقع وبديل متكامل عنه، أي  
النظرية الماركسية.

أيها العمال أيها الشباب الثوري، التحقوا بنا في هذا النضال التاريخي، من أجل المهمة الوحيدة التي  
تستحق أن يعيش الإنسان من أجلها ويموت من أجلها: مهمة بناء المجتمع الاشتراكي، مجتمع المساواة  
والإخاء بين كل البشر، مجتمع العدالة والحرية

## مداخلة رابطة العمل الشيوعي في ندوة جريدة النهج الديمقراطي حول "المسألة النقابية بالضررب"

على إثر دعوة من جريدة النهج الديمقراطي لنا نحن رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي  
الأممي، للمشاركة في المائدة المستديرة حول "المسألة النقابية بالمغرب" في الدار البيضاء يوم 28 ابريل 2013  
حضرنا وقدمنا ورقة نلخص فيها تصورنا للعمل النقابي وآفاق العمل من أجل إخراج النقابات من أزمتها.

وبعد انتظار طويل عمل الرفاق في الجريدة المذكورة عدد 175، نونبر 2013، على نشر ملف يضم  
مداخلات التيارات الحاضرة، لكننا فوجئنا بكثرة الأخطاء التي تخللت الملف وخاصة ما يتعلق بمداخلتنا نحن  
بالتحديد، حيث تحول اسمنا إلى منظمة العمل الشيوعي، عوض رابطة العمل الشيوعي، وتحول اسم الأهمية التي  
ننتسب إليها إلى التيار الماركسي اللينيني، عوض التيار الماركسي الأممي، والعديد من الأخطاء في المضمون التي  
قلبت المعنى في الاتجاه المعاكس لموقفنا، حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر: "هناك قياديون نقابيون في  
الاتحادات النقابية المحلية يعتقدون ويتابعون وبالمقابل لا نجد أي رد فعل قوي من طرف النقابات وقياداتها  
وعمالها وعاملاتها"، مما يجعلنا وكأنا نحمل المسؤولية للعمال والعاملات في الجمود بينما أرضيتنا تضمنت ما  
يلي: " ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة هي تخلف النقابات عن القيام بأبسط مهامها ألا وهي الدفاع عن حقوق  
ومكتسبات الطبقة العاملة في وجه الهجوم الجارف الذي تشنه البرجوازية ودولتها. فبالرغم من توالي الزيادات في  
الأسعار، والإغلاقات، والتسريحات الجماعية، والتراجعات على المستوى السياسي، ومتابعة واعتقال المناضلين  
النقابيين وتلفيق التهم لهم فإن النقابات (ونعني أساسا قياداتها الوطنية) لا تقوم برد فعل في مستوى التحديات بتنظيم  
مقاومة حازمة".

وغير ذلك من الأخطاء الكثيرة والتي نستغرب وجودها خاصة وأنا بعثنا إلى الرفاق بنص المداخلة كاملة  
على البريد الإلكتروني وتركنا لهم نسخة ورقية منها. وعليه فإننا نعمل هنا على إعادة نشر نص مداخلتنا كاملا....  
(نص المداخلة على الصفحة: 08)

## تقرير عن المؤتمر الثالث لرابطة العمل الشيوعي



أيام 21- 22- 23 غشت 2013، نظمت رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، مؤتمرها الوطني الثالث، تحت شعار: "بناء منظمة قوية رهين بتكوين الكوادر". وهو المؤتمر الذي أهداه المناضلون للرفيق أنس لحكيم بناني، ففيد المنظمة وأحد أعضائها القياديين الذي توفي اثر حادثه سير بتاريخ 28 ماي 2012.

لقد شكل المؤتمر محطة نوعية وقف خلالها المناضلون على حصيلة سنتين من التكوين النظري والبناء التنظيمي والنضالات والمبادرات السياسية. وكانت أهم أشغاله هي تلك التي انكب المناضلون خلالها على تحيين وتدقيق البرنامج الانتقالي للمنظمة ونقاشه والمصادقة عليه، إضافة إلى نقاش وثيقة منظورات مغربية والتعديلات المقترحة عليها والمصادقة عليها. كما شهد المؤتمر التدقيق في القانون الداخلي للمنظمة.

كل هذا حرصا من المناضلين على بناء منظمة ثورية ديمقراطية تضم كوادر ثورية متمكنة من النظرية الماركسية وحاملة لمشروع اشتراكي واضح وبرنامج انتقالي علمي قادر على الربط بين مطالب الجماهير الملحة ونضالاتها اليومية وبين النضال من أجل حسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة.

### شعار المؤتمر

إن شعار المؤتمر: "بناء منظمة قوية رهين بتكوين الكوادر"، تعبير عن وعي عميق بطبيعة المهام التي تطرحها هذه المرحلة التاريخية العاصفة على كاهل الماركسيين في المغرب والعالم. إن الرأسمالية على الصعيد العالمي قد أفلست بشكل تام على جميع الأصعدة. لقد صارت نظاما يهدد بالقضاء على منجزات الحضارة (الحروب، المجاعات، التلوث، الاستغلال، الخ) بل تهدد حتى الحياة فوق سطح الكوكب (انقراض العديد من أنواع الحيوانات والنبات، انتشار الأوبئة وظهور أمراض جديدة وعودة القديمة إلى الظهور، الخ). إنها نظام يجب أن يسقط.

وفي مواجهة جرائم الرأسمالية وفضاعاتها ها هي الطبقة العاملة في العالم والشعوب الكادحة بدأت تنهض للنضال الثوري من أجل تغيير واقعها مطالبة بالعدالة والمساواة والقضاء على الاستغلال والتهور. حيث تشهد في كل أنحاء العالم ثورات وانتفاضات جماهيرية ضد الرأسمالية وتظهراتها. وهي النضالات التي استعادت خلالها الأجيال الحالية من العمال والثوريين الأساليب والأشكال التي راكمتها الأجيال السابقة في النضال الثوري (المسيرات واحتلال المصانع والمجالس العمالية، الخ)، كما أبدعت أشكالاً جديدة.

إلا أن كل تلك النضالات الرائعة تقف عاجزة عن إنجاز مهمة القضاء على النظام الرأسمالي وتحطيم جهاز الدولة البرجوازي وبناء دولة

نفس الشيء يقال عن المغرب حيث خرج مئات الآلاف في مختلف أنحاء البلد إلى الشوارع طيلة أكثر من سنتين متتاليتين، كما اندلعت العديد من الإضرابات العمالية والانتفاضات الجماهيرية، لكن غياب الحزب القادر على توحيد كل تلك النضالات وتوجيهها بشعارات ثورية صحيحة نحو إسقاط النظام القائم وحسم السلطة من طرف الطبقة العاملة، تسبب في تبديد تلك الموجة من النضالات، ومكن الطبقة السائدة من كسب الجولة.

إن المرحلة التي تفتتح أمام أعيننا عاصفة ومليئة بالمنعطفات وموجات الصعود والهبوط، وبالتالي فإنها تتطلب من الماركسيين امتلاك فهم واضح للواقع وقدرة على تقديم الإجابات الصحيحة في كل لحظة، رغم تسارع الأحداث. في ظل مرحلة كهذه يمكن لأحزاب جماهيرية كبيرة أن تتخرها الأزمات وتتحول إلى هباء بسبب تراكم الأخطاء وغياب البوصلة، كما يمكن لمنظمات صغيرة تمتلك مقومات النمو أن تتحول بطفرات سريعة إلى أحزاب قوية ذات مصداقية عالية في أعين الجماهير. وفي هذا السياق نقول إن منظمنا الآن ما تزال صغيرة، لكن كلنا ثقة في أننا سنتمكن من النمو بسرعة شريطة الحرص على كسب أفضل الفئات المناضلة بين العمال والشباب وتكوينهم تكويناً نظرياً صلياً على أساس الماركسية والتجربة التاريخية للطبقة العاملة عالمياً ومحلياً، في الماضي والحاضر.

وهذه بالضبط هي مهمة المناضلين الماركسيين، وهذه هي بالضبط المهمة التي وضعناها على عاتقنا في رابطة العمل الشيوعي. إن مهمتنا هي بناء المنظمة الماركسية التي ستقود الطبقة العاملة إلى حسم السلطة السياسية وإنجاز مشروعها التاريخي: بناء المجتمع الاشتراكي.

الديمقراطية العمالية ووضع السلطة بين أيدي المنتجين الحقيقيين للثروة والثقافة، أيدي الطبقة العاملة. مما يجعل هذه المرحلة الثورية تحبل بسيرورات طويلة من الصعود والهبوط، والمد والجزر، والكثير من الآلام. بل وحتى مخاطر الثورة المضادة والارتدادات الرجعية الأكثر بشاعة.

إن تجربة السنتين الأخيرتين من النضال الثوري الذي خاضه شعبنا كافية للدليل على أن أعظم التضحيات وأروع البطولات يمكنها أن تضيق دون تحقيق مهمة إسقاط الدولة البرجوازية في حالة عدم توفر القيادة الثورية. وعلى أنه لا وجود، بالنسبة للنظام الحاكم، لأزمة بدون حل، وأن جعبته لا تنفذ من المناورات والخدع التي يتمكن من خلالها من إنقاذ نفسه وتحميل الأزمة على كاهل الجماهير.

وبالتالي فإن مهمة بناء الحزب الثوري، عالمياً وفي كل قطر على حدة، مسألة راهنية جداً، وضرورية جداً. بل إنها أكثر راهنية من أي وقت مضى في التاريخ. ملايين البشر يخرجون في كل أنحاء العالم إلى النضال، ويتمكنون عملياً من إسقاط سلطة الدولة البرجوازية عشرات المرات. حيث يستولون على الشوارع والساحات والمصانع، ويعملون على بناء جنين دولتهم من مجالس أحياء ومتاريس ولجان معارك، الخ. ففي مصر وتونس على سبيل المثال تمكنت الجماهير من إغلاق مؤسسات الدولة والاستيلاء عليها في مرات عديدة، لكنها رغم ذلك لم تتمكن من الوعي بأن السلطة بين أيديها، مما مكن البرجوازية من أخذ زمام المبادرة. لو توفرت القيادة الثورية، أي الحزب الماركسي، لكانت مهمة إسقاط الدولة البرجوازية واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة قد أنجزت بأقل قدر من التضحيات والآلام.

## الوضع السياسي

يعرف الوضع السياسي بالمغرب أزمة خانقة فالنظام القائم يتخبط بدون تصور للخروج من الأزمات التي يواجهها داخليا وخارجيا. شكل الحكم الذي يجسده متخلف ومثير للفتنة حتى بمقاييس الديمقراطية البرجوازية بل حتى بمقاييس "ديمقراطية" دول المنطقة المغاربية. نظام حكم ملكي فردي مطلق السلطات يقوم على تقبيل الأيدي والركوع، وذو كلفة هائلة. الأحزاب الرسمية دكاكين انتخابية لا مبرر لوجودها سوى حاجة النظام الدكتاتوري إليها لتوفير قناع ديمقراطي عليه يخفي وراءه طبيعته الدكتاتورية. وأحزاب المعارضة البرلمانية (الاشتراكية الديمقراطية والستالينية) صارت منذ زمن بعيد جزءا من النظام القائم، لا مصداقية لها في أعين الجماهير ولا تمثل سوى نفسها والوصوليين الموجودين في قيادتها، لا تمتلك مشروعا سياسيا ولا برنامجا وكل مهمتها التصفيق للـ "الحكمة المولوية".

ولعل أبرز مظاهر هذه الأزمة في الوقت الحالي هو العجز حتى عن تشكيل ولو حكومة، بالرغم من كونها شكلية وبدون سلطات حقيقية، حيث كل السلطات الحيوية موجودة في أيدي القصر. إذ ما زال بنكيران يستجدي حزب الأحرار من أجل الالتحاق به في قادة سفينة تغرق. وهو ما لن يقبله الحزب المذكور القيام به إلا بمقابل يستحق العناء، أي بأكبر قدر من المناصب الوزارية وكتابات الدولة، مما سيحول الحكومة الحالية إلى فيسفساء غريبة تتداخل فيها الصلاحيات وتتناقض.

كان القصر يخطط في البداية لحكومة يقودها صديق الملك -الهمة- (الأصالة والمعاصرة)، لكن رياح الثورة التونسية وبعدها المصرية قلبت المعطيات وجعلته يلتجأ إلى الاستعانة بخدمات الإسلاميين المجتمعين في حزب طبيب الملك - الخطيب- (العدالة والتنمية)، فكان ذلك دليلا على التخبط والأزمة والرعب.

لقد لجأ القصر إلى الإسلاميين بحثا عن استقرار سياسي ولخداع الجماهير بخطابهم الديني الأخلاقي. رغم ذلك امتنع أغلبية المغاربة عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع، وكانت نسبة المقاطعة كارثية على النظام. أما الذين صوتوا خلال تلك الانتخابات فقد أعطى أغلبهم صوته لحزب الإسلاميين لعلهم يكونون بديلا عن هؤلاء السياسيين الفاسدين. لكن تجربة أزيد من سنة من حكم الإسلاميين أعطت الدليل حتى للفئات المتخلفة من الجماهير بأنهم لا يختلفون في شيء عن "الأخرين"، بل إن الحكومة الحالية ظهرت باعتبارها أشد الحكومات رجعية وشراسة في مهاجمة قوت الجماهير ومستويات عيشها، إضافة إلى حربها على ما تحقق من الحريات الديمقراطية والنقابية.

وها هي الحكومة التي كان القصر ومعه الطبقة السائدة والامبرياليون يأملون أن تكون مستقرة وجالبة للاستقرار والنمو الاقتصادي، الخ تظهر باعتبارها أكثر الحكومات هشاشة وضعفا. فبالإضافة إلى كونها موضوعة على الرف

ومتعايشة مع وضعها الهامشي وتبرره، لم تعرف مدة حكمها ولو فترة قصيرة من الاستقرار. وبعد أن انفجر الائتلاف الحكومي عندما قفز حزب الاستقلال من سفيتها الغارقة، صارت أول حكومة في العالم تحكم من موقع الأقلية البرلمانية.

وبالرغم من أن مسألة تشكيل الحكومات في "الديمقراطية المغربية"، سواء في طبيعتها الحسنية أو المحمدية، تبقى مجرد مسرحية بالنظر إلى كونها مجرد هيئة من الموظفين الملحقين بالقصر الذين هو من يعينهم للتأشير على قراراته وتنفيذها، وبالرغم من أنه كانت العادة أنه كلما تعطل أحد مكوناتها أو لم يعد يروق "الأصحاب الحال" يتم استبداله سريعا بمكون آخر بدون مشاكل، فإن رئيس الحكومة الحالية عجز عن ترميم انتلافه، وما يزال في مفاوضات لحد اللحظة مع حزب صديق آخر للملك (الراحل) - التجمع الوطني للأحرار- أن يعجز النظام القائم عن الحكم بالطرق القديمة دليل آخر على الأزمة.

لا نعطي نحن الماركسيون أهمية كبرى للصراعات البرلمانية والمناوشات التي تحدث حول المقاعد الوزارية، لأن السلطة الحقيقية ليست موجودة في البرلمان أو مكاتب الوزراء. كما لا نعطي للصراعات الشخصية ولا للميزات الفردية أهمية حاسمة في الصراع الطبقي. لكن وبالرغم من ذلك يفيدنا تتبع ذلك في التعرف على ما يجري في العمق. وعليه فإن الصراع الذي نشهده الآن بين قادة مختلف أحزاب الطبقة السائدة واللغة المنحطة المستعملة فيه، بل حتى نوعية هؤلاء القادة وأخلاقهم ودرجة ذكائهم مؤشرات مفيدة للتعرف على طبيعة الوضع السياسي القائم.

إن كل طبقة تمتلك القادة الذين تستحقهم. كما أن ممثلي كل طبقة يحملون خصائص تلك الطبقة التي يمثلون مصالحها. إنهم قادتها وممثلوها وعليه فإنهم يفكرون مثلها ويتكلمون مثلها ولديهم مثل مفاهيمها وقيمها، الخ. بل إنهم، باعتبارهم ممثليها السياسيين، يكونون أفضل من تستطيع هي إنتاجهم على مستوى الفكر وبعد النظر والاتزان. وبالتالي فإنه يمكننا من خلال النظر إلى ثقافة وذكاء محمد السادس وشباط ومزوار ولشكر وغيرهم ومستواهم الأخلاقي والفكري، التعرف على درجة انحطاط الطبقة السائدة الأخلاقي والثقافي والسياسي.

إن انحطاط أساليبهم وانحطاط المصطلحات التي يستعملونها في الحياة السياسية مؤشر عن مستوى الانحطاط السياسي والقيمي العام للطبقة السائدة ونظامها.

والجدير بالذكر هو أن كل ذلك الصراع الدائر بين هؤلاء "الزعماء" وبالرغم من عنفه وشراسته، ليس صراعا حول تصورات مختلفة وبرامج ومقترحات سياسية مختلفة، بل هو أشبه بصراع الضياع حول اقتسام الجيفة والفتات. صراع يغيب فيه أي مبدأ أو أخلاق يمكن فيه أن يتحالف بنكيران للإسلامي مع نبيل بنعبد الله الستاليني. ولم يمض وقت طويل منذ أن كان فيه بنكيران وحزبه يتهمان مزوار بأنه لص وفاسد،

بينما كان هو يتهمهم بالظلمية والرجعية، لكن هاهم قد نسيا خلافاتهما وتصالحا كسبدين مهذبين وأغلقا الباب ورائهما لينكبا على نقاش كيفية اقتسام الكعكة بعدل.

إن من ينظر إلى هؤلاء يؤمن بأنهم منفصلون عن الواقع. إن مركبهم يغرق بسرعة لكنهم منهمكون في الصراع حول اللون المناسب للشرع. وليست هذه العقليّة بغريبة عن الطبقات السائدة في عصر انحطاطها التام. فنبلاء فرنسا عشية الثورة إضافة إلى الملك والملكة كانوا يعيشون بعقليّة شبيهة بعقليّة هؤلاء، ومنخرطون في صراعات شبيهة بصراعاتهم. وعندما خرج الجبابغ يحتجون على انعدام الخبز، استغربت الملكة لتفاهة المطلب ولم تفهم لماذا لا يستعوضون عن الخبز بالبسكويت.

القصر يعتبر هذه الوضعية مريحة، ويعمل عبر كل الوسائل على إعادة إنتاجها. فهي تمكنه من الظهور أمام الجماهير باعتباره القوة الجدية الوحيدة التي تعمل لمصلحة البلد. إذ لا تكف وسائل الإعلام عن إظهار الملك وهو يرتحل من مكان إلى مكان يطلق برامج التنمية البشرية ويدشن هنا ويقدم الحساء هناك. لكن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إفلاس النظام القائم، فمثل هذه المسرحية السخيفة لا يمكنها أن تستمر إلى الأبد، خاصة وأن الكادحين لا يحسون بنتائج تلك التنمية الموعودة ولا بتأثر تلك التدشينات في حياتهم.

كما أن فقدان الثقة في الأحزاب السياسية، وخاصة الإصلاحية، سيجعل الطبقة السائدة والقصر في مواجهة مباشرة مع الجماهير بدون صمامات أمان ولا وافي صدمات. وستبدأ حتى تلك الفئات المتخلفة من الجماهير التي ما تزال تثق الآن في الملك باعتباره هو الذي يقوم بكل شيء في هذا البلد و"بلا بيه ما كاين والو"، في التساؤل: "بما أنه هو الذي يقوم بكل شيء، وهذه هي النتيجة، إذن هو المسؤول عن هذه النتيجة، وهو الذي يجب أن يحاسب".

إننا نعتبر أن الأزمة السياسية الحالية ليست عابرة ولا هي مرتبطة بهذا الشخص أو ذلك، ولا بتلك الحكومة أو تلك سيّغير الأشخاص، وستتغير الحكومات، لكن الأزمة ستبقى، بل ستعمق. إنها أزمة بنبوية تجد جذورها في أزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي القائم، وطبيعة الطبقة السائدة، كطبقة رأسمالية تبعية. إنها مثلها مثل كل برجوازيات البلدان المستعمرة سابقا، وبسبب طبيعتها بالذات ليست قادرة على الحكم بواسطة أشكال الديمقراطية البرجوازية مثل تلك السائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة. إنها بحكم نشأتها وطبيعتها بالذات كطبقة طفيلية ضعيفة لا تمثل سوى أقلية ضئيلة جدا في المجتمع، طبقة لا يمكنها التعايش حتى مع الديمقراطية البرجوازية الشكلية بانتخاباتها وبرلماناتها وحق التعبير والتظاهر. إنها تميل مباشرة إلى الاستبداد والدكتاتورية السافرة الوحشية.

وفي ظل الأزمة التاريخية للرأسمالية على الصعيد العالمي، ليس هناك في المغرب من



قادرة على تقديم أعظم التضحيات واجترار المعجزات. إن ما ينقصها هو من ينير لها الطريق ويوضح لها مساراها خلال المنعطفات ويفسر لها الأعياب الأعداء وخطتهم ويكون قادرا على توقع التطورات المستقبلية [1]. إن المهمة الأولى بالنسبة للماركسي

إمكانية لبناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر على أساس الرأسمالية. وحتى في حالة تمكن بنكيران من ترميم ائتلافه الحكومي فإن ذلك لن ينتج سوى حكومة ضعيفة تتصارع مكوناتها كالدجاج، وستنتقل من أزمة إلى أخرى بدون حل في الأفق.

إذا كان هناك من فرار سيلقى إجماعا من طرفهم فهو حول تكثيف الهجوم على الجماهير بتحميلها ثقل الأزمة، عبر الرفع المتتالي في الأسعار والضرائب ووتيرة الاستغلال، الخ.

النظام مفلس وليس لديه ما يقدمه، بل مضطر للهجوم على المكتسبات القليلة التي حققتها الجماهير (المقاصة، التعليم العمومي، التقاعد، الخ). والجماهير ظهرها إلى الحائط ولم يعد لديها ما تنتازل عنه، ولا هي مستعدة لتحمل المزيد من الهجومات. هذه هي المعادلة التي تحدد الوضع السياسي خلال المرحلة التي نعيشها.

وبفعل عجزه عن تقديم أي بديل لجأ النظام وسيلجأ أكثر إلى القمع الشرس لسحق أي تحرك في المهدي، وليمنع تحوله إلى شرارة تشعل الوضع في البلد بأسره. لكنه يواجه جماهير تخلصت إلى حد بعيد من الخوف، ولم تعش منذ مدة طويلة نسبيا أية هزيمة ساحقة، بل على العكس تماما، تخرج من كل معركة بانتصار معنوي وخبرة أكبر.

إن الحكومة الحالية عاجزة عن التعامل مع هكذا وضع. بل لقد سقطت عمليا، وليس هناك ما يجعلها مستمرة سوى خوف الطبقة السائدة من الفراغ التام. لكن هذا لن يستمر طويلا وستسقط بشكل أوضح، عندها سيلجأ النظام إلى قطع الغيار المتوفرة لديه وخاصة القوى الإصلاحية التي ستسارع إلى لعب دورها المشؤوم، لكن بنجاح أقل من الماضي، فقد مضى ذلك الوقت الذي كانت تلك القوى تتمتع فيه ببعض المصادقية في أعين الجماهير.

القمع والوعود بالإصلاحات هذه هي التكتيكات التي سيواصل النظام تطبيقها خلال المرحلة المقبلة. سننهض الجماهير للدفاع عن نفسها، لكنها في ظل غياب القيادة الثورية الجريئة لن تتمكن من تحقيق النصر النهائي. لكن وفي ظل عدم وجود حزب ماركسي جماهيري ذو مصادقية في أعين الجماهير وقادر على قيادتها لحسم السلطة السياسية وإقامة نظام سياسي بديل، ستستمر الأزمة الحالية وستستمر مناورات النظام

#### المنظورات:

يعطي الماركسيون للمنظورات أهمية كبرى، بل إن السعي الدائم إلى تحديد منظورات علمية صحيحة هي بالضبط ما يميز الماركسيين عن المتمردين العفويين وعن العصبويين والراديكاليين البرجوازيين الصغار. إن الماركسي يعتبر أن العمل الثوري علم، وليس مجرد سخط أخلاقي وانغماس في الحركة والسير معها حيث تسير.

إن الجماهير لا تحتاج إلى مخلصين، كما أنها لا تحتاج بالضبط إلى مناضلين كفاحيين مهما بلغت روح التضحية عندهم، ولا إلى "قادة" يجيدون إلقاء الخطب. فليس هذا ما ينقصها. إن الجماهير عندما تنهض إلى النضال تثبت أنها

عرفها الواقع قبل وقوعها بوقت طويل. نعم قد نخطأ أحيانا في هذا الجانب أو ذاك، وقد لا نصيب في بعض التوقعات. وهذا أمر طبيعي لأن الصراع الطبقي ليس معادلة بسيطة بمجهول واحد، إنها معادلة معقدة لتفاعل وصراع قوى حية عديدة.

كل من يمارس يخطئ والمهم هو أن نكون قادرين على التعرف على أخطائنا وتحديد الأسباب التي جعلتنا نسقط في تلك الأخطاء والاعتراف بها بنزاهة ونصحها. فعلى سبيل المثال، أعلننا في حوار لنا مع موقع الدفاع عن الماركسية تحت عنوان: "المغرب: تقييم سنتين من نضال حركة 20 فبراير ضد الدكتاتورية والاستغلال - لا يمكن إطاحة النظام الملكي الدكتاتوري إلا من خلال الصراع الطبقي"، نشرناه يوم الثلاثاء: 19 فبراير 2013

" إن منظورنا للاتجاه العام للأحداث خلال الأشهر المقبلة يقوم على قناعة نهوض نضالي عظيم، إن احتداد الصراع الطبقي على رأس قائمة جدول الأعمال. وهذه القناعة لم نبنها على أساس التمتنيات، بل على أساس قراءة علمية للوضع الاقتصادي والسياسي بالمغرب والمنطقة والعالم.

فالأزمة الرأسمالية ما تزال تتفاقم بدون أي مخرج في الأفق. وانعكاساتها على المغرب مدمرة في ظل النظام القائم. كل المؤشرات في الأحمر: البطالة وصلت مستويات عالية جدا، ثلث الشباب بدون عمل، الأسعار في تصاعد، ظروف العمل والعيش صارت لا تطاق. فخلال السنة الماضية تم تسجيل 60000 حادثة شغل رسميا، بما فيها 2000 حادثة قاتلة.

كما ارتفع الاعتماد على التمويل الأجنبي. وخلال السنة الماضية لم تعد الصادرات تغطي سوى 47 في المائة من جميع الواردات. عجز الميزان التجاري يمثل 24 في المائة من الناتج الداخلي الخام. الدين العمومي يمثل الآن 70 في المائة من الناتج الداخلي الخام السنوي. وتكلف خدمة الدين العمومي نفس المبلغ الذي يصرف على التعليم والصحة والاستثمار! ثلاثة أرباع مداخل الدولة تأتي من الضرائب المفروضة على الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والفقراء

وحل الطبقة السائدة للخروج من هذه الأزمة هو المزيد من الهجومات على مكاسب وحقوق

ليس فقط أن ينخرط بالنسبة للماركسي ليس فقط أن ينخرط في الحركة ويقدم التضحيات إلى جانب أبناء وبنات طبقته، بل هي بالدرجة الأولى أن يقدم البرنامج الثوري والإجابات والتكتيكات المناسبة في كل فترة وعند كل منعطف. إن مهمته هي أن يحلل كل القوى المتداخلة المعقدة الفاعلة في كل مرحلة، من أجل أن يرى بأوضح قدر ممكن الاتجاه الذي يسير فيه المجتمع.

وللقيام بذلك لا بد له من تحليل الواقع كما هو في ملموسيته بتناقضاته وإمكانياته المتضاربة. ويتتبع حركيته الجدلية وأفاق تطوره من أجل القدرة على التمتع الجيد وتقديم الإجابات الصحيحة عند كل نقطة. الماركسيون لا يؤمنون بالجمود، كما لا يعتقدون في وجود إجابات صالحة لكل زمان ومكان. لذا فإنهم يعملون دائما على تحليل الواقع تحليلا ملموسا ويدرسون احتمالات تطوره.

إن الواقع يحبل بعدة إمكانات تطور متضاربة، والصراع الطبقي مجال لصراع قوى حية، طبقات ذات مصالح متضاربة. وعلى الماركسي أن يحلها بشكل علمي ودقيق عند كل مرحلة، وعليه أيضا أن يحدد الاحتمال الأبرز لتطورها. وهذا التحليل العلمي والتوقع بأفاق واحتمالات تطور الواقع واتجاهاته الممكنة هو ما يسمى في الماركسية منظورات.

إن المنظورات هي القدرة على التوقع لكنها ليست تنجيبا، إنها علم يستند على التحليل الدقيق للأوضاع الاقتصادية والسياسية والقوى المتصارعة ومزاج تلك القوى وأفكارها وآليات اشتغالها. من أجل التدخل في الواقع والفعل فيه وليس الاكتفاء بالانفعال بالأحداث والسير مع التيار كيفما اتفق.

إن عدم امتلاك المنظورات يعني السقوط في التجريبية والسير الأعمى وراء التيار دون القدرة على مواكبته أو استباقه فبالأحرى توجيهه.

وتزداد الحاجة إلى علم المنظورات في المرحلة العاصفة التي نعيشها اليوم بمنعطفاتها الحادة، التي تثير عند أغلب القوى والتيارات، بما فيها اليسارية، إحساسا بالضياح والتيهان.

هذا ما يجعلنا نحرص على صياغة المنظورات، وتصحيحها وتدقيقها وتحيين معطياتها كلما اتضح لنا ضرورة ذلك. وبفضل حرصنا هذا تمكنا من توقع مجمل التطورات التي

إجابات علمية تتماشى مع حقيقة الواقع، إذ وبالرغم من أن تلك الجماهير لم تقرأ مقالنا ولا هي قرأت تحاليلنا فإنها ذهبت في نفس ذلك المسار الذي توقعناه: فقد نجحت الثورة التونسية في طرد الدكتاتور بواسطة المزوجة بين الاحتجاجات في الشوارع وبين الإضرابات العامة وتنظيم لجان المعارك الديمقراطية.

وفي مقال آخر (تونس: تواصل الاحتجاجات) نشرناه يوم 08 يناير 2011 أي قبل هروب بن علي وبينما كان النظام ما زال يبدو متماسكا كتبنا ما يلي:

"لقد دخلت تونس والمنطقة المغاربية كلها، مرحلة العواصف الثورية. إن هذه التحركات التي يلعب فيها حاليا الشباب العاطل والتلاميذ والطلاب الدور الريادي، استباق للنهوض العمالي الذي ستعرفه تونس والمنطقة عموما، عاجلا أو آجلا، إذ تحركات الشباب مقياس صادق لحجم الضغوطات التي تعتمل في أعماق المجتمع. ورياح التغيير التي بدأت تحرك أوراق الشجرة العظيمة، من شباب عاطل وطلاب وتلاميذ، ستهد بالتأكيد جديها، أي الطبقة العاملة. لقد حان الوقت حيث سيطل فيه خلد الثورة العجوز، الذي استمر طيلة عقود يحفر تحت السطح، برأسه، فيقفز كل العالم على قدميه ويهتف بفرحة: ما أحسن ما كنت تحفر أيها الخلد العجوز!"

أما بالنسبة لتوقعاتنا للمغرب فقد كتبنا يوم 09 فبراير 2009، في: "حوار مع ماركسي مغربي: الغليان الشعبي عبر عن نفسه من خلال مظاهرات التضامن مع غزة". إن خروج هذا العدد الكبير جدا من الشباب المغربي الذين في أغلبهم بدون أي تكوين سياسي ولا تجربة نضالية سابقة ومواجهتهم مع آلة القمع هو في حد ذاته تمرين جيد لتسخين العضلات الفتيّة قبل الدخول في المعارك المقبلة والتي ستكون ذات مضمون طبقي، تدور حول قضايا اجتماعية كالتعليم والتشغيل والصحة الخ". وهو ما تأكد بشكل باهر بعد سنوات قليلة فقط.

وسنة 2007، وبالضبط يوم الأربعاء: 18 يوليوز، أي في الوقت الذي كان حتى بعض "الثوريين" المزعومين وأغلب تيارات اليسار يعتبرون الثورة خارج حساباتهم وأنها شيء من الماضي البعيد والمستقبل الأكثر بعدا. كتبنا في مقال: "رابطة العمل الشيوعي بعد سنة من إعلانها" نقول ما يلي: "نحن نعيش بداية مرحلة جديدة بجميع المقاييس! مرحلة تتميز بأزمة عميقة للطبقة السائدة ونظامها، عالميا ومحليا، وإفلاس على جميع المستويات، كما تتميز من جهة أخرى بنهوض نضالي عارم للجماهير الكادحة والشعوب المضطهدة. وقد بدأ هذا الوضع الموضوعي يجد انعكاسا له في وعي الجماهير حيث بدأنا نشهد، على الصعيد العالمي، ميلا متزايدا نحو اليسار، خاصة في أمريكا اللاتينية. نفس الشيء نشهده في المغرب حيث بدأت الطبقة العاملة وعموم الكادحين تسائل النظام القائم بشكل يتزايد حدة وعمقا وتتخلص من الأوهام والثقة في الوعود، كما أن هناك تعطشا كبيرا لبديل ثوري ولأفكار الماركسية بين الشباب المناضل".

هذا ما شكل علامة فارقة في الصراع وحدد وتيرته، وهذا ما لم يكن في إمكاننا أن نتوقعه مسبقا، لأنه حصيلة صراع قوى حية وليست نتيجته محسومة سلفا.

لكن رغم ذلك يعتبر الماركسي أن وضع منظور للصراع ولو أثبتت التجربة التاريخية لاحقا [ولا بد أن تثبت] ضرورة تصحيحه من بعض جوانبه، أفضل من النضال بدون أي منظور مطلقا.

إننا وبفضل منظوراتنا تمكنا من توقع أبرز الأحداث التي صار الجميع يعترف بها بعد أن تحققت تحت أنظارهم. لقد كنا الوحيدين الذين توقعنا اندلاع الحراك الثوري في تونس في وقت كان الجميع، بمن فيهم يساريون، يستبعدون أية إمكانية لحدوث ذلك. ففي مقال "عشرات الآلاف من الشباب ينتفضون ضد دكتاتورية بن علي في تونس"، الذي نشرناه يوم 07 مارس 2007، كتبنا: "[...] إن ما حدث ليس سوى المعركة الأولى، ليست سوى مناورة حربية، لكن المهم هو أن الحرب قد بدأت، لا شك في ذلك".

كما كتبنا قبل ذلك بكثير (يوم 14 مارس 2005) في مقال آخر عن تونس تحت عنوان: "تونس: الشباب يواصلون تحدي دكتاتورية بن علي". إن هذه الاحتجاجات، التي قام بها طلبة الجامعات والتعليم العالي والتي تلتها احتجاجات المحامين، جد مَعْبِرة. إنها تدل على بدايات الحركة ضد دكتاتورية بن علي الديموية في المجتمع التونسي. لقد تمكن النظام من فرض نوع من الهدوء والصمت على المجتمع التونسي طيلة سنوات عبر موجة من القمع والسيطرة المطلقة، وكذلك بنوع من النمو الاقتصادي. إذ كانت تونس تقدم للمستثمرين الدوليين باعتبارها جنة للسلام والطمأنينة، في منطقة معروفة بالاضطرابات. لقد كانت توصف بكونها "التنين الإفريقي" بسبب إنجازاتها الاقتصادية. إن بداية تملل الفئات الوسطى داخل المجتمع (الطلبة والمحامون) تشكل خطرا على استمرارية النظام.

"لقد كان الطلبة دائما مقياس يعكس درجة التحولات التي تطرأ على مزاج المجتمع. وهم، على العكس من العمال والفلاحين، يمتلكون قدرا أقل من الالتزامات المادية الشيء الذي يمكنهم من الانخراط بسهولة في الاحتجاج. كما أنهم لن يلعبوا فقط دور مقياس للعواصف التي ستضرب تونس، بل سوف يعيدون الحياة للعديد من الذين فقدوا الأمل خلال السنوات الأخيرة.

وعندما قلنا في نفس المقال إنه "إنجاح هذه المسيرة يجب موازاتها بدعوة إلى القيام بأضراب وطني في كل الجامعات والمعاهد العليا ودعم ذلك بأضراب العمال عن العمل في المصانع والإدارات.. يتوجب على الطلبة أن يتوجهوا نحو أحياء الطبقة العاملة والمصانع للدعاية للمسيرة الوطنية. وينتظيهم لجان معارك ديمقراطية نظم ممثلين منتخبين عن العمال والشباب، سوف يعطون للشكل الاحتجاجي تعبيراً أكثر تنظيماً". اعتبرنا محبطو اليسار أننا مجرد حاملين نحاول إعادة إحياء أشكال تنظيمية ونضالية "عفا عنها الزمن"، لكن وبمجرد ما نهضت الجماهير إلى النضال وتحركت السيرورة الثورية، اتضح أنها

الطبقة العاملة وعموم الفقراء، وهو ما بتنا نشاهده في إجراءات الحكومة المتتالية.

الوضع السياسي يعرف بدوره أزمة خانقة، وهناك هجوم قوي على المكاسب القليلة من الحريات التي تحققت بفضل نضالات مريرة طيلة عقود من الزمن.

الهجوم على صندوق التقاعد، والأجور، ومحاولة فرض قانون يقيد الحق في الإضراب، الخ. تمس بشكل مباشر الطبقة العاملة ومكتسباتها، وهو ما سيدفع الطبقة العاملة إلى الرد بقوة.

إن الطبقة السائدة، أو على الأقل الجزء الأكثر غياب منها والذي يمثله القصر ورئيس الحكومة، تتوهم أن العاصفة الثورية قد مرت ولهذا خرجت من جحرها وبدأت تهاجم. لكن الأيام والأشهر المقبلة كفيلة بأن تبين لها كم كانت مخطنة عندما توهمت أنه يمكن إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء. فجنى الثورة قد خرج من القمم.

إن بشائر هذا النهوض الجديد قد بدأت تلوح منذ الآن عبر تجدد نضالات الطلاب في الإحياء الجامعية، والنضال المستمر لحملة الشواهد المعطلين وانتفاضات سكان الأحياء الشعبية مثل ما وقع في مراكش خلال نهاية السنة الماضية ضد ارتفاع الأسعار وانتفاضات البوادي (النضال من أجل البنية التحتية، وضد الآثار المدمرة للقرروض الصغرى على نساء البوادي)، أو في الإضرابات في قطاعات: الفنادق، عمال المناجم، الفلاحة، وفي وزارة العدل، ورجال نساء التعليم والمستشفيات.

سيشهد الصراع الطبقي نهوضا هائلا، الأفق مشرق، والمد سينطلق من جديد وهو ما يطرح علينا نحن الماركسيين/ات مهمات نظرية وتنظيمية وسياسية عظيمة".

كان هذا توقعنا للأشهر القليلة الموالية لتوقيت إنجاز الحوار. وقد أثبتت التطورات اللاحقة إلى حدود الآن خطأ منظورنا المباشر. لكن الخطأ، من وجهة نظرنا، ليس في جوهر التحليل الذي نعتبر أنه ما زال يحتفظ براهنية كبيرة، بل في الوتيرة. إن أي متتبع جدي للصراع الطبقي بالمغرب يمكنه أن يتأكد من صحة الاتجاه العام لذلك المنظور، لكن من حيث الوتيرة لم تسر الأحداث بالوتيرة التي توقعناها. إن المعطى الأساسي الذي "استهنا" به نسبيا هو قدرة البيروقراطية النقابية على مقاومة الضغوط التي تأتيها من تحت، ومكنها من لجم كل تحركات الطبقة العاملة وتقييد أيديها أمام الهجمات التي تشنها الطبقة السائدة ضدها.

الطبقة العاملة تغطي غضبا ومناضلي القواعد النقابية ساخطون على القيادات الخائنة، لكن غياب بديل يساري كفاحي واضح لهؤلاء مكن القيادات الميتة من الاستمرار في الإطباق بيديها المتصلبتين على الزمام، خاصة وأنها تلاقى في ذلك مساعدة كبيرة من طرف الدولة ووسائل اعلامها ومحاكمها وبوليسها الخ، التي تتدخل لحسم الصراع لصالح هؤلاء الخونة كلما تطلب الوضع ذلك.

## معركة النقل بجامعة عبد الملك السعدي (تطوان) - المجريات والدروس

ليس هناك ما يخشاه جهاز القمع أكثر من خشبته من عجزه عن بث الرعب في نفوس من يسلط عليهم قمعه. إن مبرر القمع وجذواه تتجلى تحديدا في إخافة المحتجين وتثبيهم عن الاستمرار في النضال. لكن هذه النتيجة لم تعد مضمونة، خاصة عندما يواجه شباب تمرس أغلبهم في حركة نضالية ثورية طيلة أزيد من سنتين (حركة عشرين فبراير)، وواجهوا القمع بكل أشكاله والاعتقال.

### بعد القمع تأتي المناورات

بمجرد ما يفشل جهاز القمع في بث الرعب والوصول إلى هدفه، يغير الرعب موقعه، فينتقل إلى معسكر الطبقة السائدة وجهاز قمعه، فتعمل على تغيير التكتيك، إلى "طلب الحوار"، ومحاولة تقسيم صفوف المحتجين بالافتراءات والمناورات، الخ.

سيستعمل جهاز القمع الطلاب المعتقلين مثلما يستعمل أي مجرم إرهابي الرهائن الموجودين بين يده: سيساوم بهم وسيضحي ببعضهم لإبراز قوته وحزمه. سيلفق لهم تهمة التجمهر والاعتداء على رجال الأمن والعصيان وتكسير ممتلكات عامة الخ الخ، ترسانة من التهم المزورة، ليثبت الرعب في نفوس المحتجين، ويحول مسار الحركة إلى الألاعيب "القانونية"، فيبعد الحركة والمواجهات من الشارع إلى ردهات المحاكم، وينزع القرار من أيدي الجماهير المحتجة ليضعه بين أيدي المحامين والقضاة.

وفي هذا المسلسل سيقدم أعداء الحركة كل الوعود الممكنة وغير الممكنة من أجل نفس الهدف الذي أرادوا الوصول إليه بالقمع: أي إيقاف الحركة ومنعها من تحقيق أهدافها.

### مدرسة القمع

يمكن لمشاهد الفيديوهات التي نشرها الطلاب على صفحات الإنترنت أن يسمع في إحداها طالبا في كلية الحقوق يصيح بأعلى صوته في وجه قوات القمع: "هل هذه هي دولة الحق والقانون؟". نعم هذا سؤال جيد من طرف طالب نجيب لأساتذة يقومون بعملهم التعليمي بكل جدية.

إن هجوم قوات القمع على الطلاب المحتجين بشكل سلمية والذين بحث حناجرهم وهم يطالبون بتخفيض ثمن التذكرة لينتمكوا من الالتحاق بحصصهم، سيساعد طلاب القانون والحقوق هؤلاء على تعلم الدروس الحقيقية بعيدا عن ركام الأكاديمي والزبالة التي يعمل الأساتذة الرسميون على شحن عقولهم بها.

لقد قامت شركة النقل بتطبيق زيادة مهولة في ثمن التذاكر، خارج أي قانون، فلم تحرك السلطات ساكنا، لكن عندما خرج الطلاب للاحتجاج والمطالبة بالعودة إلى تطبيق تسعيرة السنة الماضية، هاهي جحافل القمع تنتفض عليهم

انطلق الموسم الجامعي هذه السنة 2013/2014، وانطلقت معه كما كان منتظرا الاحتجاجات الطلابية على الظروف السيئة للتعليم، وغلاء المعيشة وقمع الحريات. موقع تطوان بدوره لم يكن استثناء حيث شهد منذ بداية السنة الجامعية اندلاع سلسلة من النضالات والاحتجاجات السلمية ضد انعدام أبسط شروط الدراسة، وضد الغلاء المفرط في تذكرة التنقل، فجاء رد فعل الدولة هو القمع الهجومي.

في يوم الاثنين 28 أكتوبر 2013، فوجئ طلاب جامعة عبد الملك السعدي، كليتا الآداب والحقوق، الذين كانوا ينفذون شكلا نضاليا سلميا بهجوم وحشي لأزيد من 300 رجل قمع مسلحين بالهراوات في حملة لم تستثن أحدا من الطلاب سواء المحتجين أو اللامبالين، وكذا بعض الأساتذة. وكانت النتيجة أزيد من 14 معتقلا، وعشرات الجرحى، وتكسير ممتلكات الجامعة.

في مواجهة هذا القمع نظم الطلاب يوم الثلاثاء 29-10-2013، مسيرة حاشدة في اتجاه مخفر شرطة مارتيل للاحتجاج على القمع واستمرار اعتقال رفاقهم بدون وجه حق والمطالبة بإطلاق سراحهم فوراً. إلا أن هذه المسيرة السلمية بدورها تعرضت للقمع، واستمرت مطاردة الطلاب والطالبات في شوارع مارتيل عدة ساعات بعد فض الاحتجاج بالقوة.

### القمع دليل على الضعف والرعب

إن الهدف من هذا الهجوم العنيف هو وأد الحركة في المهدي، والحيولة دون انتشارها إلى خارج أسوار الجامعة، بحيث تفتح الباب لانطلاق حركة احتجاجية تنضم إليها باقي الفئات المقهورة والمضطهدة، لأن النظام القائم يعلم علم اليقين أن تلك المطالب حقيقية ويمكنها بسهولة أن تجد لها صدى بين صفوف عموم الجماهير الكادحة المكتوية بدورها من نار الغلاء.

إن رد الفعل الهستيرري هذا دليل على رعب الطبقة السائدة من الشباب ومن نضالياتهم، وخوفه من احتمال توسع نطاقها. إن الطبقة السائدة ودولتها مقتنعون بضعفهم أمام احتمال اندلاع حركة جماهيرية حاشدة، ويعلمون يقينا أن كل شروط الانفجار قائمة، لذا فإنهم يسارعون إلى إطفاء كل شرارة، خاصة إذا ما انطلقت من بين صفوف الشباب.

لكن رد فعل الطلاب يوم الثلاثاء بتنظيمهم للمسيرة الاحتجاجية جاء عكس متمنيات أجهزة القمع. إذ لم تؤد حملة يوم الاثنين 28 أكتوبر القمعية إلى إيقاف الحركة، أو إخافة الجماهير الطلابية ودفعهم إلى الصمت، بل على العكس تماما. فقد التحق بالاحتجاج طلاب وطالبات آخرون وبدأ صدى المعركة يتخذ طابعا جماهيريا على صعيد الإقليم ووطنيا.

وفي مقال الربيع المغربي الذي كتب يوم 13 دجنبر 2006 كتبنا ما يلي: "الأكيد أن هذه الموجة من النضالات الجماهيرية الرائعة قد دقت نهاية مرحلة وبداية أخرى من الصراع الطبقي في المغرب، أعطت خلالها الجماهير، ولا زالت تعطي، الدليل على رغبتها في تغيير الأوضاع تغييرا جذريا وقدرتها على ذلك. لو توفر حزب ماركسي، يمتلك برنامجا ثوريا علميا ونفوذا ومصداقية بين العمال والكادحين، لصار من الممكن توجيه ضربة قاصمة لنظام الاستغلال والقمع القائم. لكن هذا بالضبط هو ما ينقص، إن كل الأزمة الحالية هي أزمة القيادة الثورية. وهنا بالضبط تكمن مهمة المناضلين الثوريين. المناضلون الثوريون ليس دورهم مجرد إتباع التيار والانفعال بالأحداث، بل عليهم التحضير الجدي لتنظيم الجماهير وتمكينها من برنامج ثوري حقيقي ومنظورات علمية عليهم بناء الحزب العمالي الثوري، حتى لا تضيق هباء التضحيات العظمى التي تقدمها الجماهير الكادحة".

لقد أثبت التاريخ صحة منظوراتنا، وهذا ما يعطينا الحق في الفخر. نعلم أن بعض البائسين سيلومونا على ما سيعتبرونه تباها من طرفنا، لكننا نقول لهم: من حقنا أن نقارن توقعاتنا التي وضعناها أمس وسخرتم منها، مع الأوضاع الحالية وقد صارت واقعا. إن تأكيد منظوراتنا دليل على تمكننا من الماركسية ومن فهم الواقع وتوقع الاتجاه العام لحركته، وهذا سبب كاف للفخر.

إن اختلافنا في الأمل مع أغلب تيارات اليسار التي كانت تتحدث عن مرحلة استقرار الرأسمالية، وإمكانية إصلاحها، وأن الثورة مؤجلة الخ. لم يكن اختلافا سكولاستيكا من قبيل خلاف الكهنة القروسطيين حول جنس الملائكة أو طبيعة المسيح، بل كان اختلافا نظريا يحدد كل التكتيكات السياسية والتنظيمية والنضالية. إن توقعنا للمرحلة الثورية هو ما جعلنا نؤكد على ضرورة بناء القيادة الثورية، في الوقت الذي كان أصدقائنا "الثوريون" (هم أيضا؟) ينظرون لجمعيات تضريب المعاملات المالية الخ.

وقد حرصنا في مؤتمرننا الثالث هذا على طرح منظوراتنا للتطورات المستقبلية، وكلنا ثقة في صحة الأداة التي نستعملها في القيام بذلك، أي: النظرية الماركسية. وكلنا ثقة أيضا في تمكننا من تطبيقها على أرض الواقع مما يعطينا الحق بأن نعتبر أنفسنا استمرارية للخيوط التي لم ينقطع من ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي وتيد غرانت إلى يومنا هذا.

01 شنتبر 2013

هوامش:

[1]: غني عن الذكر أنه حتى بالنسبة لهذه المهمة أثبتت التجربة التاريخية أن الجماهير ليست عاجزة تماما عن إيجاد طريقها بحسبها الطبقي، بل وحتى في إبداع أشكال نضالية وتنظيمية لم تكن لتخطر على ذهن أكثر القيادات الثورية طليعية وحكيمة، لكنها تقوم بذلك بطريقة التجربة والخطأ وتصير السيرورة الثورية أكثر طولا وحجم الخسائر أكبر. ما يهدد باستعادة قوى الردة الرجعية للمبادرة وإعادة تنظيم صفوفها.



إن الهجوم على الحرم الجامعي وتكسير مرافقه وضرب الطلاب جريمة على نقابة الأساتذة والموظفين والعمال الجامعيين أن تتحمل مسؤوليتها في التنديد به. يجب علينا أن نتوجه إليهم برسائل نوضح لهم فيها حقيقة ما يجري ونطلب منهم تحمل مسؤولياتهم والخروج من صمتهم.

فتكسر العظام وتعتقل وترهب. إن هذا الدرس سيساعدهم على أن يفهموا أن الشرطة ليست في خدمة المواطنين، بل في خدمة الرأسماليين وحدهم. وأنه لا وجود لقانون في خدمة الجميع.

بل سيعرفون أن حتى تلك البنود والمواد القانونية التي يدرسونها، ويقال لهم أنه من المفترض احترامها، فقد صاغها "مشرعون" و"فقهاء قانونيون" الخ سرعان ما تظهر على حقيقتها باعتبارها مجرد كلام فارغ تدوسه الطبقة السائدة بأرجلها عندما تجد أن مصالحها أو هيبتها مهددة.

لا يتقاضى أجره ومحروم في الغالب حتى من المنحة الهزيلة أن يؤدي ثمن تنقله؟ ولماذا في المقابل يستفيد رجال البوليس والمخبرون من مجانية النقل، رغم أنهم يتقاضون على عملهم القدر أجره يعملون على مضاعفتها بالابتزاز والرشاوى؟

ثم يجب علينا أن نوضح أننا في نضالنا ضد الشركة الحالية لا نريد استبدالها بالشركات التي كانت تسيطر على قطاع النقل سابقا (شركات تجار المخدرات السابقين)، بل نطالب بتأميم قطاع النقل العمومي ووضعه تحت رقابة العمال وعموم الجماهير. وبهذه الطريقة لن تتمكن فقط من تخفيض ثمن تذاكر النقل، بل سنتمكن من جعله مجانيا ورفع جودته للمستهلك والبيئة وتحسين شروط عمل المشتغلين فيه.

علينا أن ننضم صفوفنا في إطار منظماتنا العتيدة وانسجاما مع مبادئها الديمقراطية والتقدمية والجماهيرية والاستقلالية، بحيث تصير القرارات نابعة من الجماهير الطلابية في جموعات عامة ديمقراطية، وفي إطار لجان معارك منتخبة ومراقبة من طرف الجماهير الطلابية.

إنهم يخشون التقائنا بالجماهير الشعبية وتعميم التضامن، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لهزمهم، لذا علينا نحن أن نصر على السير في ذلك الطريق: طريق الالتقاء بالعمال والجماهير الشعبية في الأحياء الشعبية والأسواق والحافلات، الخ. علينا أن نجعل من كل مكان بؤرة للشرح والفضح، ولجمع الدعم للمعركة.

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

عاشت الوحدة الكفاحية بين الحركة الطلابية والحركة الجماهيرية

الحرية للمعتقلين

وغني عن الذكر هنا أن أول من يجب علينا أن نطلب دعمهم هم طلاب الكليات الأخرى (كلية العلوم) وتلاميذ الثانويات بنطوان ومارنيل.

كما يجب علينا أن نوضح لعمال الشركة أننا لسنا نناضل ضدهم أو من أجل قطع أرزاقهم بل لأننا مثلهم نكتوي بنار الغلاء. ينبغي علينا أن نشرح لهم بالنقاش المباشر والبيانات والمنشورات أننا أبنائهم وبناتهم وإخوانهم وأخواتهم، أبناء العمال والفقراء، لدينا مطالب عادلة ونشرحها لهم بالتفصيل، سوف يفهمونها وسوف يتعاطفون معها، وحتى إن منعهم خوفهم من فقدان منصب شغلهم من إبداء التضامن معنا فسوف نتمكن من تخليصهم من السقوط في شباك أعدائنا المشتركين.

بعض الطلاب الذين انخرطوا في المعركة اعتقدوا في البداية أنها معركة قصيرة ستبدأ بالمطالبة بتخفيض تسعيرة النقل، فينتبه المسؤولون إلى ارتفاع ثمنها فينبهون إلى ذلك أصحاب الشركة الذين سيعملون بدورهم على تدارك هذا الخطأ. لكن اتضح اليوم أنها معركة طويلة، معركة تجد جنورها في مسلسل الخصخصة وقمع الحريات وطبيعة الدولة. وهذا ما يجب علينا أن نفهمه ونشرحه للطلاب وللجماهير. علينا أن نوضح أبعاد المعركة وحقيقتها، ونفضح المصالح التي تقف وراء الهجوم على حقنا في التعليم ندعو كل حلفائنا من عمال وفقراء إلى التضامن معنا والنضال معنا من أجل تخفيض أسعار النقل وغيرها من المطالب.

الآن وبعد أن خرجنا منتصرين من الجولة الأولى في هذه المعركة، يجب علينا أن نرفع سقف مطالبنا: يجب أن نطالب بمجانبة النقل لجميع الطلبة، وليس فقط تخفيض تسعيرة النقل. إنه مطلب عادل ومشروع ومنطقي. كيف لطلاب

هذه دروس جيدة بالرغم من كل شيء، ويمكن بالاستناد عليها أن نشرح حقيقة القوانين وحقيقة الدولة لأبناء العمال والفلاحين والفقراء هؤلاء، بأن نوضح لهم أن الدولة هي أداة سيطرة طبقية لخدمة الطبقة السائدة اقتصاديا أي طبقة الرأسماليين، وأن القانون هو دائما قانون طبقة ضد أخرى، وليس هناك قانون محايد.

ما العمل الآن؟

أولا ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن هؤلاء الطلبة الموجودون وراء القضبان، إنما اعتقلوا لأجلنا. لقد اعتقلوا لأنهم كانوا معنا ويناضلون على نفس ما نناضل من أجله من مطالب مشروعة وعادلة. كما يجب أن يكون واضحا للجميع أنهم لم يكونوا مستهدفين شخصيا بالاعتقال، وإنما المصدفة وحدها هي التي جعلت المعتقل الآن وراء القضبان بينما ما نزال نحن، أنت وأنا والآخرين، "أحرارا". كان يمكن أن تكون أنت هو المعتقل، وكان من الممكن أن يكون أنا، فيد الدكتاتورية لا تستثني أحدا. لذا علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في النضال من أجل فرض إطلاق سراحهم.

إن النظام بعد أن اعتقلهم سينتظر ردة فعلنا ليقرر طريقة تعامله معهم. فإن كانت ردة فعلنا في مستوى المهمة الملقاة على عاتقنا ووجد نفسه مهددا بأداء فاتورة باهظة على استمرار اعتقالهم سوف يضطر إلى إطلاق سراحهم وسنحقق بذلك انتصارا كبيرا في معركتنا. أما إذا وجد بأنه تمكن من زرع الرعب فينا أو اللبلة بين صفوفنا باعتقالهم، فسوف يعمل على سحقهم بأحكام ثقيلة لكي يضرب بهم المثل لكل من تسول له نفسه التفكير في الاحتجاج.

إن مجرد توقف الاحتجاج بعد اعتقالهم سيسعمله للإدعاء بأنهم مشعلو "الفتنة" وسيلفك لهم من التهم ما يكفي لرميهم وراء الشمس.

علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في مواصلة النضال بدون هوادة لإطلاق سراحهم فورا وإسقاط كل المتابعات في حقهم. لا بد من نقل المعركة إلى مستويات أخرى: يجب تشكيل لجنة المعتقل، في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، منتخبة ديمقراطيا ومراقبة ومسيرة من طرف الجماهير. مهمتها تأمين الاتصال مع المعتقلين وعائلاتهم وجمع الدعم المالي والسياسي لهم. يجب إطلاق حملات تضامن إقليمية ووطنية وأممية من أجل إطلاق سراحهم والتنديد باعتقالهم وفضح النظام الدكتاتوري القائم.

## جريدة الشيوعي

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الإلكترونية:

[HTTP://WWW.MARXIST.COM](http://www.marxist.com)

[HTTP://WWW.MARXY.COM](http://www.marxy.com)

## نص مداخلة رابطة العمل الشيوعي في ندوة جريدة النهج الديمقراطي حول "المسألة النقابية بالمغرب"

يمكننا أن نقول إن أزمة النقابة حاليا تجد جذورها في وجود تناقض - يفترض الحل - بين متطلبات النضال النقابي الحازم الذي يستجيب لتطلعات القواعد والطبقة العاملة عموما وبين قيادة إصلاحية تفتقد لهذا المنظور. هنا يصير من الضروري توفر قيادة قادرة على الربط الصحيح بين وجهي الصراع الطبقي، أي بين النضال من أجل المطالب اليومية وبين النضال من أجل حسم العمال للسلطة.

إن القيادات الحالية صارت متجاوزة تاريخيا لأنها هي وتصوراتها وتكتيكاتها تعود إلى مرحلة تاريخية ولت إلى غير رجعة: مرحلة الازدهار الاقتصادي. لكن هذا لا يعني أنها ستسلم بالحكم التاريخي بدون مقاومة، كلا على الإطلاق! إنها ستقاوم وتتاور وتقاتل من أجل استمرارها في مواقعها، خاصة وأنها تتمكن من امتيازات ليست قليلة. إنها مستعدة في هذا الصدد إلى طرد فروع بأكملها وفصل المناضلين/ات الكفاحيين/ات وأكثر الطرق وقاحة، ومستعدة حتى للتحالف مع البوليس لإنجاز المهمة.

والآن وبعد هذا التشخيص السريع يطرح السؤال كيف النضال ضد هذه القيادات لاستعادة النقابات العمالية باعتبارها أدوات لممارسة الصراع الطبقي بكل شموليته؟

قبل الحديث عن طرق النضال ضد هذه القيادات التي تقبض بيد مينة على عنق النقابة وتخنقها، علينا أن نحدد أولا ماذا نعني بالبيروقراطية؟

إن هذا السؤال الذي تبدو الإجابة عنه، لأول وهلة، سهلة جدا، ومتفق عليها، ليس في الواقع كذلك. فرغم أن الجميع يتحدث عن البيروقراطية والنضال ضدها فإن دلالاته تختلف من تيار إلى آخر، الشيء الذي يجعل التعامل معها يختلف من تيار إلى آخر. إذا لم نفهم البيروقراطية أو لم نعمل على التقريب بين تصوراتنا بخصوصها، عبر النقاش والنضال الميداني، فلن نتمكن من توحيد جهودنا في النضال ضدها.

هناك من يتعامل مع البيروقراطية النقابية كمزاج أو باعتبارها فئة من الخونة والمتأمرين. وهذا ما يعكس على الممارسة السياسية عندما يميل إلى الأساليب الانقلابية والنضال ضد البيروقراطية بالسباب والتشهير (خونة، فاسدون، مرتشون، مخزنيون، الخ).

إننا وإن كنا نتفق على أن هذه التهم ليست عارية كليا من الصحة، فإننا كماركسيين لا نقتصر على دراسة الخصائص النفسية والمميزات الفردية لهذا الشخص أو ذلك. ومجرد ملاحظة أن البيروقراطية ليست ظاهرة مقتصرة على نقابة واحدة أو فترة زمنية واحدة أو بلد واحد، كاف من وجهة نظرنا لكي يجعل المرء يعتبرها ظاهرة اجتماعية لديها جذور عميقة.

النقابة حتى أنها تصير مستعدة للتخلي عن النضال ولو الإصلاحية المحض، إذا ما ظهر أنه يمكن أن يتطور في اتجاه ثوري. وهذا ما يفسر تخاذل البيروقراطية النقابية عن الدعوة إلى إضراب وطني عام ضد الهجومات الخطيرة، فتفضل تحمل الهجومات على الدخول في المواجهة، بمبررات "التعقل" و"تغليب مصلحة الوطن" الخ الخ.

تبقى هذه الأزمة مستترة نسبيا في مرحلة ازدهار الرأسمالية، نظرا لوجود إصلاحات ونظرا لفعالية النضال النقابي الخبزي في تحقيق بعض المكتسبات. وتتطور آنذاك المعادلة التالية: إضراب- حوار- مكسب، بل قد تصير في ظل موازين قوى معينة: حوار- مكسب. في ظل هذه الظروف يظهر حتى لجماهير الطبقة العاملة، وخاصة منها الفئات العليا، إمكانية تحسين ظروف عيشها وعملها في ظل الرأسمالية، فتبدو الرأسمالية باعتبارها أفضل العوالم الممكنة، ويحكم هذا على التيارات الثورية بالعزلة (المؤقتة).

كما تبقى مستترة لأن النقابات تكون فارغة تقريبا من القواعد، فأوسع شرائح الطبقة العاملة لا تميل إلى المشاركة في النقابات في مراحل الهدوء، مما يخفف على القيادات النقابية الضغط والرقابة من تحت، فتصير أكثر فأكثر رهينة لضغط البيروقراطية ودولتها. فتتسرع وتيرة انحطاطها واندماجها بجهاز الدولة البرجوازي.

لكن في مرحلة الأزمات الخانقة، مثل هذه التي نعيش في ظلها اليوم، يتقلص هامش تحقيق الإصلاحات، بل وتدخل الطبقة السائدة ودولتها في هجوم مفتوح ضد كل المكتسبات التي تحققت في الماضي. وفي ظل هكذا شروط يصير تحقيق أي مطلب مهما كان بسيطا مهمة تقتضي نضالا ثوريا؛ فالبرجوازية لا تميل إلى تقديم التنازلات إلا إذا هدتها ثورة من تحت، وهذا ما شهدناه في السنتين الأخيرتين حيث لم تضطر الطبقة السائدة إلى الزيادة في الأجور وتقديم إصلاحات دستورية (بغض النظر عن الموقف منها) إلا بفضل النضال الذي اندلع مع حركة عشرين فبراير والذي اتخذ أبعادا ثورية.

كما أن الطبقة العاملة تنهض مجددا إلى النضال، وأول ما تقوم به هو العودة إلى منظماتها التقليدية وعلى رأسها النقابات، وتبدأ في المطالبة باتخاذ خطوات نضالية حازمة. إلا أن هذه المطالبات تصطدم بالقيادات التي تعود في طرق اشتغالها وتفكيرها وممارساتها إلى مرحلة ولت. **فتفجر الأزمة:** أزمة بين قيادة إصلاحية غير قادرة على الإجابة على متطلبات مرحلة جديدة، بل وانخرطت عمليا في سياسة تدمير الإصلاحات السابقة، وبين قيادات مكافحة وقواعد نقابية وطبقة عاملة لديهم مطالب ملحة وانتظارات كثيرة.

الرفاق الأعزاء الرفيقات العزيزات،

في البداية أتقدم باسم مناضلات ومناضلي رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، بالشكر للرفاق الرفيقات في جريدة النهج الديمقراطي أولا على تنظيمهم لهذا النشاط الذي ما أحوجنا جميعا كمناضلين/ات عماليين/ات لمتله خاصة في هذه الظرفية الدقيقة، وثانيا على دعوتهم لنا للمشاركة فيه، كما أود أن أشكر الحضور الكريم، وأتمنى أن تتمكن من الوصول من خلاله إلى خلاصات سياسية وعملية تمكننا جميعا من الارتقاء بالنقابات العمالية والنضال النقابي العمالي الوحدوي ضد البرجوازية ودولتها.

الرفاق الأعزاء الرفيقات العزيزات،

هناك اتفاق بين مكونات اليسار الجذري، العاملة داخل النقابات العمالية، على أن هذه الأخيرة (النقابات) تعيش أزمة خانقة ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة هي تخلف النقابات عن القيام بأبسط مهماتها ألا وهي الدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة في وجه الهجوم الجارف الذي تشنه البرجوازية ودولتها. فبالرغم من توالي الزيادات في الأسعار، والإغلاقات، والتسريحات الجماعية، والتراجعات على المستوى السياسي، ومتابعة واعتقال المناضلين النقابيين وتلفيق التهم لهم (مثال ما يتعرض له مناضلو الاتحاد المحلي لورزازات)، فإن النقابات (ونعني أساسا قيادتها الوطنية) لا تقوم برد فعل في مستوى التحديات بتنظيم مقاومة حازمة.

لتشخيص أزمة النقابة بعيدا عن المظاهر لا بد، من وجهة نظرنا، من تحليل طبيعة النقابة نفسها. وفي هذا الصدد نعتبر أن للنقابات طبيعة مزدوجة، فهي من جهة أداة للنضال من أجل تحسين شروط العيش والدفاع عن المكتسبات المادية للشغيلة، وهي بهذا المعنى إصلاحية أي تدافع عن تحسين شروط العبودية؛ لكنها من جهة أخرى وببغض الدرجة منظمات ثورية. إنها حتى أثناء النضالات "الخبزية المحضة" منظمات توحد العمال كطبقة ذات مصالح مشتركة وتساعدهم على أن يفهموا قوتهم الجماعية، وكذلك يصطدمون بمحدودية الإصلاحات في ظل الرأسمالية، لأن كل ما يحققونه يبقى مهددا باستمرار بالتراجعات، كما أن كل ما يقدم لهم باليد اليمنى (كالأجور مثلا) يؤخذ منهم باليد اليسرى (التضخم الخ). كما أنها تعلمهم تسيير شؤونهم بالاعتماد على المداولات بين الآراء والانتخاب، فتكون بهذا المعنى مدرسة للثورة ولكيفية بناء وتسيير المجتمع المقليل.

من بين أهم أسباب الأزمة كون القيادة الحالية بطبيعتها الإصلاحية تقتصر على الوجه الأول من أوجه الصراع الطبقي (أي النضال من أجل التحسينات في ظل الرأسمالية)، وتغيب الوجه الثاني، بل وتحاربه باعتبارها مهمة غريبة عن



إن النضال ضد البيروقراطية نضال سياسي في جوهره يفترض وجود تنظيمات سياسية لديها وضوح نظري وبرنامجي، والمزاوجة بين الصرامة النظرية وبين المرونة التكتيكية، والشرح بصبر.

**III- الدفاع عن الاستقلالية التامة للنقابة تجاه الدولة الرأسمالية.** وكذلك تجاه الأحزاب السياسية. طبعاً لا نعني باستقلالية النقابات عن الأحزاب السياسية الدفاع عن حياد النقابات سياسياً، أو منع المناضلين المنتمين سياسياً من الانتماء إلى النقابة والدفاع داخلها عن تصورهم السياسي والدعاية حتى لحزبهم، بل نعني ضرورة احترام الحزب ومناضليه للقرارات الديمقراطية التي تفرزها الصناديق والجموعات العامة النقابية، سواء تماشيت مع تصورات الحزب ومقترحاته أو عارضتها، والانضباط لها، مع حقه في الاستمرار في الدفاع عن تصوراته والاحتكام إلى التجربة الجماعية.

**IV- التشبث بانتماءاتنا النقابية حتى في حالة الطرد التعسفي والاستمرار في القيام بعمل دعوى لفصح البيروقراطية أمام القواعد، وفي هذا السياق نعتبر أن موقف تشبث الجناح الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل بشريعة انتماءه إلى النقابة وعدم سقوطه في فخ الدعوة إلى الانشقاق، موقف سليم جداً، لكنه يجب أن يصاحب بعمل منهجي ودعوى لنشرح للعمال الأسباب الحقيقية للصراع، وأنه ليس صراعاً حول المناصب أو المقررات فحسب، بل هو صراع حول هوية النقابة ومشروعها. ويتوجب في هذا الصدد عدم الاقتصار على البيانات فقط، بل يجب الاعتماد على الإعلام الجريده والمناشير.**

**V- تبني تكتيك الجبهة العمالية الموحدة، أي جبهة مكونة حصراً من التيارات اليسارية (الثورية منها والإصلاحية) والنقابات العمالية، لا مكان فيها للبرليين.**

وفي هذا السياق ينبغي، من وجهة نظرنا في رابط العمل الشيوعي، أن نكتف بالمهام المطروحة على كاهنا كتيارات يسارية جذرية في شعارات مركزية ومحددة والاشتغال على أساسها، والبدء في اتخاذ خطوات عملية للتنسيق الميداني بين الإطارات النقابية، في أماكن تواجدنا، وأينما كان ذلك ممكناً، على أساس المطالب الملحة للجماهير، والتضامن المشترك ضد القمع والاعتقالات.

### خاتمة

الرفاق الأعزاء الرفيقات العزيزات،

إن الوضع الحالي يحبل بإمكانيات ثورية عظيمة، ليس لتغيير النقابات فقط، بل لتغيير المجتمع أيضاً. إن البيروقراطية الإصلاحية فقدت مقومات بقاءها، وقاعدتها الاجتماعية تتضاءل بسرعة هائلة. وبالتالي فإن الظروف الموضوعية ملائمة جداً لاشتغال القوى الماركسية الثورية وقوى اليسار الجذري. إن ما يتطلبه الوضع هو التحضير النظري والسياسي والتنظيمي لاقتناص الفرصة التاريخية.

الاستبدالي سببه التسرع وقد يكون مدفوعاً بأجمل النوايا لكنه دائماً سلبي. إن ثقتنا في قدرة الطبقة العاملة على تغيير المجتمع بأسره تجعلنا متأكدين تماماً من قدرتها على تغيير منظماتها واستعادتها وتطهيرها بمساعدة الطليعة الماركسية.

يجب على هذه الطليعة أن تمتلك تصوراً متكاملًا للنضال ضد البيروقراطية، يبدأ من ضرورة عزلها عن القاعدة الاجتماعية التي تستند إليها وكسبها (أي تلك القاعدة) إلى رايها (راية الطليعة)، عن طريق الإقناع والمقاربة الرفاقية. علينا أن نميز بوضوح بين البيروقراطيين المتعنفين عملاء البرجوازية والبوليس داخل منظماتنا النقابية، وبين العمال والمناضلين النقابيين الشرفاء الذين يدعمون البيروقراطية لاعتبارات عديدة ليس أقلها رغبتهم في ما يظنون أنه حماية للنقابة من "المتهورين والمغامرين الأغرار الذين لا يجيدون سوى الشعارات المتطرفة"، والذين قد يجدون أحياناً بين صفوف بعض التيارات من يؤكد لهم نظرتهم ويعزز مخاوفهم ويرمي بهم إلى أحضان البيروقراطيين. في العلاقة مع هؤلاء يجب علينا أن نطبق وصية لينين الشهيرة: "اشرح بصبر".

إن فهمنا للبيروقراطية باعتبارها فئة تشكل بفعل عوامل موضوعية وذاتية كما شرحنا أعلاه يجعلنا نعتبر أن النضال ضدها لا يكون بالأساليب الانقلابية، والنضال الاستبدالي الذي يقوم به مجموعة من المناضلين بمعزل عن القاعدة الواسعة. إذ نعتبر أنه حتى ولو تمكنا من إسقاطها بتلك الأساليب لسقطنا نحن أيضاً في نفس النزعة. **إن النضال ضد البيروقراطية يفترض:**

**I- النضال من أجل الديمقراطية العمالية داخل النقابات،** سواء صبت في مصلحتنا أو عاكستنا. ونفهم بالديمقراطية العمالية داخل النقابات الإجراءات التالية:

- 1) حرية التعبير عن كل الآراء وطرح البرامج والدفاع عنها سواء من موقع الأغلبية أو الأقلية، وحرية النقد على جميع المستويات.
- 2) الانتخاب الديمقراطي لجميع الموظفين النقابيين مع الحق في عزلهم في أي وقت.
- 3) لا يتقاضى أي متفرغ نقابي أجراً أعلى من أجره عامل مؤهل، ولا يستفيد من أي امتيازات.
- 4) يجب وضع كل الحسابات المالية تحت رقابة المنخرطين/ات.
- 5) انتظام عقد المؤتمرات وتجديد كل الهياكل بشكل منتظم وإجباري في تواريخ محددة.
- 6) منع عقد أي اتفاقية ذات بعد وطني إلا بعد فتح نقاش معمم في مجموعات عامة للهياكل القاعدية المحلية والإقليمية والجهوية والمجالس الوطنية، من القاعدة إلى القمة.

**II- وللنضال ضد البيروقراطية يجب أيضاً تحصين المناضلين اليساريين بتصور سياسي ومناعة نظرية عبر الحرص على التكوين المستمر على قاعدة النظرية الماركسية، فالملطوب من وجهة نظرنا ليس مناضلين نقابيين انتموا عرضاً إلى منظمة ثورية، بل المطلوب هو مناضلون ماركسيون يقومون بعمل ثوري داخل النقابات.**

إن البيروقراطية النقابية، من وجهة نظرنا، فئة اجتماعية تشكل أساساً من المتفرغين النقابيين (رغم أنه ليس كل متفرغ نقابي هو بالضرورة بيروقراطي)، وعلينا أن نقول في هذا السياق إن المتفرغين النقابيين مكسب مهم تحقق بفضل نضالات الطبقة العاملة، ووجودهم ضروري لاستمرار النقابة وتغيير شؤونها. إلا أن هؤلاء المتفرغين بحكم موقعهم، وبغض النظر عن أخلاقهم ونواياهم، يتعرضون لمخاطر الانحطاط البيروقراطي لعد أسباب من أهمها الروتين المكتبي الذي يعيشون فيه، إضافة إلى انفصالهم عن ظروف عيش الطبقة العاملة، لا سواء من حيث ابتعادهم عن أماكن العمل وانعزالهم في المقرات، أو بفعل الامتيازات المالية والاعتبارية التي يمكنهم منها موقعهم كمسؤولين نقابيين؛ كما أنهم يتعرضون لضغوط دائمة من طرف البرجوازية ودولتها، عن طريق الترهيب والترغيب والإفساد الممنهج، ناهيك عن الضغط الإعلامي البرجوازي الذي يمدح كل "اعتدال" وكل ميل إلى "التفاهم"، باعتباره عقلانية ونضجا وتحضراً الخ، ويصب نيرانه على كل دعوة إلى النضال، باعتبارها تطرفاً ولامسؤولية الخ. وهي الضغوط التي تزداد حدتها كلما تناقصت حدة الضغوط من تحت.

وعليه فإن الحل لا يتمثل في القول: "يجب أن يسقط ذلك الشخص أو ذلك التيار من القيادة وأحتل أنا أو تيارى مكانه" لكي تكون المشكلة قد حلت. إن حل مشكلة البيروقراطية يقتضي إجابات أكثر عمقا سنتطرق لها لاحقاً في سياق تقديمنا لمقترحات الحلول.

وحتى إن كانت المناورات التنظيمية من أهم الوسائل التي تلجأ إليها هذه الفئة للحفاظ على سيطرتها على الهياكل النقابية، فإنه من الخطأ إرجاع كل شيء إلى المناورات أو إلى مساعدة الدولة، الخ (رغم أن هذه العوامل موجودة بالفعل). إن قدرة البيروقراطية على إطالة مدة سيطرتها تعود أساساً إلى استنادها إلى قاعدة اجتماعية تتمثل أساساً في الفئات الأعلى أجوراً بين صفوف الطبقة العاملة أو من يطلق عليهم اسم الأرستقراطية العمالية. وهي الفئات الأكثر محافظة بين صفوف الطبقة العاملة، والتي يمكنها وضعها وظروف عملها من المشاركة في الأنشطة النقابية حتى في ظروف "الهدوء الاجتماعي". بينما بقية فئات الطبقة العاملة (وخاصة المرأة العاملة) لا تتمتع بهذا الامتياز بفعل شروط عملها وعيشها القاهرة. كما أنها تعتمد أيضاً على الفئات الأكثر تخلفاً بين صفوف الطبقة العاملة لضرب الفئة الطليعية وعزلها، وتجديدها (الفئات الأكثر تخلفاً) في الانتخابات والصدام. وتعتمد أيضاً على العمال المناضلين القدامى الذين خبروا الهزائم والانتكاسات فصاروا أكثر تشاؤماً، ويتخوفون من القيادات الشابة التي تبدو لهم متهورة وبدون خبرة وتشكل خطراً على النقابة، وتراهم يميلون إلى دعم القيادات القديمة لأنهم جربوها طيلة تاريخ طويل.

### كيف نناضل ضد البيروقراطية

فلنتفق على أن تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم، وليس بالنضال الاستبدالي. النضال

## "الحكومة الجديدة" على ماذا تدل وما هي مهامنا؟

### حكومة البرجوازيين

إن الدولة، أي دولة، ما هي في آخر المطاف سوى أداة سيطرة طبقية. والدولة البرجوازية ليست بالرغم من كل مساحيق التجميل سوى أداة في يد الطبقة البرجوازية لحماية مصالحها وتأييد سيطرتها الطبقية. لكن الدولة البرجوازية لكي تمارس دورها الطبقي بشكل أفضل تعمل على إبراز نفسها كدولة مستقلة عن كل الطبقات وباعتبارها دولة الجميع على قدم المساواة، الخ.

ولكي تقوم بذلك على أكمل وجه تميل إلى الاستنجاد بخدمات الإصلاحيين، ورجال السياسة المحترفين و"الخبراء"، وغيرهم. لكنها في وقت الأزمة تفقد الثقة في هؤلاء المرتزقة وتفضل أن تقبض على الزمام بأيديها. فترشح لمناصب المسؤولية أعضاء من صفوفها لا ارتباط لهم سوى بمصالحها. وهذا هو ما نجده في الحكومة الحالية حيث الأغلبية الساحقة من أعضاءها برجوازيون تربطهم بالطبقة السائدة آلاف الخيوط وقدموا الدليل في كل محطة على استماتتهم في خدمة مصالحها.

فصلاح الدين مزور وزير الخارجية مثلا رجل أعمال صريح، حيث اشتغل مديرا عاما لشركة للنسيج وكان رئيسا للجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة ورئيسا لفدرالية النسيج والجلد داخل صفوف الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، كما سبق له أن عين سنة 2004 وزيرا للصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، ثم وزيرا للاقتصاد والمالية سنة 2007، حيث ثبت عليه الفساد.

أما محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية الحالي، فقد اشتغل مستشارا في البنك التجاري المغربي ما بين 86 و92، ثم مدير عام مساعد في شركة لإنتاج المواد الكيماوية 92-94. واشتغل سنوات 94-95 مكلفا بالعلاقة مع الشركات الكبرى في البنك المغربي للتجارة والصناعة، ومنذ ذلك الحين تقلد عدة مناصب في وزارات الأشغال العمومية والفلحة والتجهيز والبيئة، لينقلد 2001 و2004 منصب مدير الشركات العمومية والخصخصة في وزارة المالية والخصخصة ثم والي بجهة سوس ماسة درعة سنة 2010 ثم ولاية البيضاء 2012، أي نفس الولاية التي تعرضت في الخطاب الأخير لمحمد السادس لانتقادات قاسية.

ولعل مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، هو الدليل الأوضح على ما نقوله، إذ أنه ببساطة رئيس سابق للكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب ما بين 2006 و2009. كما سبق له أن شغل منصب نائب رئيس الفدرالية المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين. سبق له أن اشتغل مستشارا عند وزارة المالية فالكبيك، ثم مديرا للأنظمة المعلوماتية في شركة للتأمينات بكندا. وعند عودته إلى المغرب اشتغل أمينا عاما في مجموعة أونا إلى جانب منصب المدير العام

مباشرة بعد إعلان بنكيران عن تشكيلته الحكومية الجديدة، انخرطت وسائل الإعلام البرجوازية و"الخبراء" في تقديم التحليل التي لا تحلل شيئا والتفسيرات التي لا تفسر أي شيء. وبالرغم من أننا نحن الماركسيين لا نولي أهمية حاسمة لتوالي الحكومات، خاصة عندما يتعلق الأمر بأنظمة ليست الحكومات فيها سوى واجهة شكلية بدون صلاحيات، فإنه يتوجب علينا أن نقدم قراءة لمناورات الطبقة السائدة وممثلها السياسيين لكي نحدد تكتيكات عملنا بشكل دقيق، وفي هذا السياق تأتي هذه القراءة في التعديل الحكومي ودلالاتها والمهام الملقاة على عاتقنا.

يوم الخميس، وبعد 82 يوما من المناورات من أجل اقتسام الكعكة، خرجت الأحزاب المشكلة للحكومة إلى الشعب المغربي لتعلن له أسماء من سوف يقمعونه ويخدعونه وينهبون ثرواته من الوزراء خلال السنوات المقبلة.

82 يوما والبلد بدون حكومة. لكنها تسير مثلما كانت دائما تسير، لا شيء تغير ولا شيء تأثر، فماذا يعني هذا؟ إنه يعني بكل بساطة أن كل هؤلاء السادة والسيدات مجرد طفيليات يستنزفون ثروات الشعب المغربي دون أن يكون لهم أي دور. فلنتصور ولو للحظة أن يغيب عن شوارعنا هؤلاء العمال الشرفاء الساهرون على نظافتها، ليس لإثتان وثمانين يوما بل فقط ليومين أو ثلاثة، تصوروا لو يتوقف عمال النقل عن العمل ولو لأسبوع، أو أطباء المستشفيات، أو عمال المناجم أو الموانئ أو غيرهم من المنتجين الحقيقيين للثروات! لا بد أن التأثير كان سيظهر منذ الوهلة الأولى.

وهذا ما نؤكد دائما نحن الماركسيون: ليس هؤلاء السادة والسيدات سوى مجموعة من اللصوص والطفيليات، اقتضت حاجة الطبقة الرأسمالية السائدة ونظامها الدكتاتوري استخدامهم لإخفاء وجه الدكتاتورية البشع لخداعنا نحن العمال والفقراء.

أما في المغرب فالوضع أدهى وأمر، حيث تمارس الطبقة السائدة حكمها بوقاحة أكبر، عن طريق تركيز السلطات في يد الحاكم الفردي المطلق، والذي رغم ذلك لا يمكن نقده أو التعبير عن المعارضة له. لذا فإن الحكومات جميعها ليست سوى أدوات لتأثيث المشهد بينما القرارات الحقيقية في يد القصر.

في ظل الديمقراطية البرجوازية يمارس الرأسماليون حكمهم مع احترام الشكليات، إذ يتروكون للشعب الاستمتاع بوهم القدرة على انتخاب من يحكمونه ومحاسبتهم. أما في ظل النظام الدكتاتوري القائم بالمغرب فحتى هذه الشكليات لا تحترم، فالحاكم الحقيقي شخص غير منتخب يتم اختياره بطريقة التوالد الطبيعي ويتم عزله بالوفاة، ليجلس مكانه ابن صلبه وهكذا. فيبقى السؤال حول الوطن الذي تحكمه الأفخاذ الملكية هل هو وطن أم مبعي؟ أنبا وملحا.

لقطاع التأمينات بها. وفي سنة 1995 أسس المجموعة القابضة "سنهام" في مجال الخدمات والتأمينات، التي امتدت بسرعة في قطاعات أخرى (صناعة الأدوية، العقارات، الاتصالات...) في المغرب وإفريقيا والشرق الأوسط، ويصنف ضمن قائمة أغنى 40 شخصية إفريقية، التي تصدرها سنويا مجلة (فوربيس) الأمريكية المتخصصة. ويشهد له مساره بأنه مدافع شرس عن مصالح المقاولات الخاصة والرأسمال المالي المحلي والإمبريالي.

حكومة مشكلة بهذه الطريقة وبكل هؤلاء الضباع البشرية المتعطشة للربح ومراكمة الثروات على حساب الشعب الفقير، ستكون بلا شك حكومة حرب لشن أشرس الهجمات على مكاسب الطبقة العاملة وتدمير شروط عملها وعيشها واعتصارها لصالح أرباب العمل.

يظهر هذا جليا في فرحة أرباب العمل بمجيئها من خلال تصريح رئيسة مقاولاتهم، ففي تصريح لها لموقع (Médias 24) الإلكتروني عبرت السيدة مريم بنصالح شقرون، رئيسة الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، عن فرحتها بتشكيل الحكومة الجديدة وطالبت بتسريع الإصلاحات من أجل تحسين تنافسية المقاولات، وقالت: "الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب تحيي تشكيل الحكومة الجديدة وستعمل معها بروح من المسؤولية والتشاور، مثلما كان الحال مع الحكومات الأخرى"، وأضافت فيما يشبه الأمر لخدماتها الأوفياء: "إن ما ننتظره من الحكومة هو تسريع وتيرة الإصلاحات في اتجاه خلق تنافسية أفضل للمقاولات".

### "إنصاف النساء؟"

حكومة بن كيران في نسختها الثانية جاءت بخمسة وزيرات جديديات، وهو ما يرفع عدد النساء في حكومته إلى ستة وزيرات. وهو الشيء الذي يتم تصويبه باعتباره إنجازا هاما في مسار "إنصاف النساء" المغربيات. فمع بن كيران الكل سعيد فرحان.

أول المبتهجات بطبيعة الحال هن الوزيرات الجديديات. فالسيدة امباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أكدت أن "تعزيز تمثيلية النساء في الحكومة يعد نجاحا للمرأة المغربية". أما السيدة شرفات افيلال الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء فقد عبرت عن أملها في أن يؤدي وصولها وصديقاتها إلى الحكومة إلى "دعم عمل الحكومة وترسيخ وتطبيق مضامين الدستور خاصة الشق الخاص بالمنافسة". (موقع اليوم 24)

وفي نفس السياق قالت السيدة الحقاوي في حديث مع موقع (موقع اليوم 24) "إن إضافة خمسة وزيرات إلى الحكومة، دليل على حسن نية الحكومة، والى إنصاتها للشعب"، وأضافت أن نسبة النساء في المراكز العليا بدأت ترتفع شيئا فشيئا.

من خلال تشييد حضانات أطفال ومصاين عمومية ومطاعم عمومية، تكون كلها ذات جودة عالية وخدماتها في متناول الطبقة العاملة وعموم الكادحين في البوادي والمدن، وتحويل أشغال البيت إلى عمل عمومي مقابل أجر، حيث ستمكن المرأة من التخلص من عبودية المنزل التي تقيدتها وتحكم عليها بالشقاء الأبدي، فتحقق انطلاقها والمقدمات المادية الأساسية لتحررها ومساواتها مع رفيقها الرجل.

## "الوزراء التكنوقراط"

المثير للانتباه في التشكيلة الجديدة هو العدد الكبير لوزراء ليست لهم أية علاقة بأي حزب سياسي وبعضهم الآخر تمت صباغته في اللحظة الأخيرة بلون حزب ما. وزراء ولائهم الوحيد هو للطبقة السائدة وجهاز الدولة والقصر. وخاصة محمد حصاد وزير الداخلية، ومولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وعبد اللطيف لودي: الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والشرقي الضريس: الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية

إن هذا العدد الكبير من الوزراء التكنوقراطيين دليل آخر على شكلية الديمقراطية المحمدية (نسبة إلى محمد السادس)، ووقاحة الحكم المطلق.

ورغم أنهم يسيطرون على وزارات هامة ويتصرفون في ميزانيات ضخمة، فإنهم غير منتخبين من أي أحد وليس من الممكن محاسبتهم "عبر صناديق الانتخابات". فميزانية وزارة الداخلية مثلا تقدر بـ23 مليار درهم، إضافة إلى تحكمها المباشر وخارج أية رقابة في صناديق "خاصة" تقدر قيمتها بأكثر من 40 مليار درهم. والتعليم أكثر من 50 مليار درهم، أي أكثر من رُبع الميزانية العامة للدولة (ولا حاجة إلى القول إن أهمية هذا القطاع تتجاوز الجانب المادي)، وكذلك وزارة عبد اللطيف الودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والتي رصدت لها ميزانية 31.3 مليار درهم، أي حوالي 12 في المائة من مجموع ميزانية الدولة. ناهيك بطبيعة الحال عن أغنى الوزارات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والتي تسيطر على ممتلكات وثروات كبيرة ومداخل هائلة.

لا بد أن المواطن المغربي البسيط يتساءل الآن: ما معنى أن تجرى الانتخابات، ونصوت نحن المخدوعين على هذا الحزب أو ذاك، وفي النهاية تأتي حكومة بتشكيلة لا علاقة لها بمن اخترناهم؟

في البداية لا بد أن نوضح أن من يطلق عليهم اسم "التكنوقراط" ليسوا أناسا غير منتمين لأي طبقة اجتماعية، أو أشخاصا محايدين فوق الصراع. إنهم لا يشكلون طبقة قائمة بذاتها. إنهم فئة اجتماعية من الموظفين الكبار، تدين بالفضل في موقعها الاجتماعي وامتيازاتها لتفانيها في خدمة أسيادها، مالكو الأبنك والشركات الكبرى والمناجم وأساطيل الصيد الكبرى الخ.

إن الجمعيات النسوانية، وبغض النظر عن نوايا هذه المنخرطة أو تلك، ليست سوى أدوات في يد الطبقة الحاكمة، بنسائها ورجالها، لتقسيم صفوف الطبقة العاملة وإضعافها. كما أنها ليست سوى وسيلة في يد بعض الوصوليات البرجوازيات الصغيرات لتحقيق التسلق الطبقي والحصول على مناصب مريحة من خلال الاستنزاق بالعمل الجموعي أو في البرلمان أو (لما لا؟) الوزارة.

ليس هدف تلك الجمعيات تحقيق تحرر المرأة الكادحة؛ ولا طريقة اشتغالها ومطالبها ستمكن، ولو بعد ألف عام، من تحقيق أي إصلاح جدي في أوضاع المرأة العاملة. إن هدفها الحقيقي وأفقها الوحيد هو تمكين حفنة من الوصوليات البرجوازيات الصغيرات من صنع مسار مهني وسياسي لأنفسهن على حساب القضايا الحقيقية للمرأة.

دعونا ننظر عن كثب إلى الوضع الحقيقي للمرأة المغربية والتي تدعي تلك الوصوليات أنهم يمثلونها ويدافعون عن حقوقها، وأن وصولهن إلى الوزارات ومقاعد البرلمان يعني انتصارا لها. وسنركز في هذه العجالة على وضع المرأة القروية من خلال أرقام مؤسسة رسمية لا بد أن أرقامها تخفي أكثر مما توضح.

تقول أرقام مندوبية التخطيط (حسب تقريرها الصادر سنة 2011) إن 58.2% من الفتيات والنساء القرويات البالغات 10 سنوات أو أكثر، لا تتوفرن على أي مستوى تعليمي، و0.6% من بينهن فقط تتوفرن على مستوى تعليمي عال.

كما أن معدل وفيات الأمهات بالقوى بلغ خلال الفترة 2009-2010، 148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، مقابل 73 وفاة في المدن، وهي المأساة التي سببها الرئيسي عدم توفر الخدمات الصحية أو ترديها، بسبب سياسة التخريب والخصخصة والتقصيف

وقد بلغ معدل الفقر لدى الأسر القروية التي تترأسها نساء سنة 2007 ما يقرب من 15%. وتضرب الهشاشة أسرة قروية تترأسها امرأة من أصل كل أربعة أسر.

والآن، هل سيعني وصول تلك السيدات إلى الوزارات والمناصب المريحة أي تحسن لتلك المرأة القروية الأمية الفقيرة المهمشة؟ كلا على الإطلاق. ليس بوصول تلك الوصوليات إلى المناصب والوزارات، ولا برفع عدد المترقيات في البرلمان ومجالس إدارة الشركات ستحقق المرأة الكادحة تحررها. إن تحقيق المرأة المغربية الكادحة لتحررها ولتحسين حقيقي في شروط عيشها وعملها رهين بانخراطها في النضال الثوري إلى جانب رفيقها الرجل الكادح في نفس المعركة ضد نفس العدو المشترك.

فقط بالقضاء على طبقة الرأسماليين، الذين يستغلون عمل نساء ورجال الطبقة العاملة، ويعيشون على حسابهم وعلى امتصاص عرقهم، وبناء مجتمع اشتراكي توضع فيه الأرض والمصانع والأبنك وكل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية تحت الرقابة الديمقراطية للعاملات والعامل، سيصير تحرر المرأة ممكنا.

أما السيدات الأنيقات المدافعات عن حقوق المرأة في الجمعيات النسوانية فإنهن وإن امتعضن من ضالة عدد المناصب المخصصة "للرأة المغربية" فإنهن لم ينسين واجب التنويه بالخطوة الإيجابية. حيث صرحت السيدة نزهة العلوي، النائبة البرلمانية السابقة، ومنسقة شبكة "نساء من أجل النساء" للـ «الشرق الأوسط» قائلة: "إن وجود ست نساء في الحكومة مسألة إيجابية، لأنه على الأقل انتقلنا من وزيرة واحدة في التشكيلة السابقة إلى ست وزيرات حاليا". لكن دون أن تنسى طبعاً الإشارة إلى أن "ليس كل النساء اللواتي انضممن إلى الحكومة يحملن صفة وزيرات بل اثنتان فقط منهن وزيرات، أما النساء الأربع الأخريات فهن وزيرات منتدبات."، كما تمننت للوزيرات الجدييدات النجاح في مهامهن.

ومن جهتها، قالت خديجة الرباح، منسقة «الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة» لنفس الصحيفة: "إن رفع عدد النساء في الحكومة إلى ست وزيرات خطوة إيجابية تحققت بفضل نضال الحركات النسائية التي اشتغلت كثيرا على هذا الملف، وراست رئيس الحكومة بهذا الصدد".

لكنها مثل صديقتها نزهة العلوي احتجت على هامشية المناصب المسندة "للرأة المغربية"، وقالت: «كنا نرغب في أن تسند حقائب وزارية كاملة للنساء من أجل إظهار إرادة حقيقية لإشراكهن في القرار السياسي".

وذلك لأن "المنظمات النسائية تطمح بأن تسند وزارات وازنة ذات منحى استراتيجي للنساء مثل الاقتصاد والمالية والداخلية والتعليم العالي وحتى الفلاحة، مشيرة إلى أن عددا كبيرا من النساء يعملن داخل هذه الوزارات لديهن كفاءة عالية لشغل مثل هذه المناصب".

المشكلة إذن ليست في طبيعة النظام الدكتاتوري ولا في طبيعة الحكومة وطبيعة السياسات التي سنتفدها، بل المشكلة فقط في العدد الذي كان يجب أن يكون أكبر قليلا، وكذلك في قيمة الوزارات المسندة. ما يهم تلك الوصوليات هو فقط الحصول على نصيبهن في الكعكة. إنهن غاضبات فقط لأنهن لم يحصلن على وزارات "ذات منحى استراتيجي" كوزارة الداخلية التي سيتمكن من خلالها من كسر عظام العملات والعمال المضربين، وقمع المعطلات والمعطلين والطالبات والطلاب المطالبين بحقوقهم. ووزارة الاقتصاد لخدمة مصالح الطبقة السائدة وصندوق النقد الدولي، وتجويع العملات والعمال وعموم الفقراء.

لم نتوقف نحن الماركسيون مطلقا عن فضح الطبيعة الرجعية للحركات النسوانية التي تقوم على تشويه حقيقة الصراع بإبرازه وكأنه صراع جنسي (نوعي) بين الرجل عموما والمرأة عموما، بينما الصراع الحقيقي هو بين الطبقة العاملة وحلفاءها الكادحين، بنسائهم ورجالهم، وبين الطبقة الرأسمالية الحاكمة برجالها ونسائها. وبخفاء الأصل الحقيقي لاضطهاد المرأة الكادحة: المجتمع الرأسمالي القائم.

ستكون حكومة القمع الرهيب لكل الاحتجاجات النقابية والشعبية والحقوقية والطلابية، الخ. قمع حتى محند العنصر غير قادر على تحمل مسؤوليته، فتركه "الابن الدار" على حد تعبير بنكيران.

كما ستكون حكومة حرب شرسة على الطبقة العاملة ومكتسباتها، حكومة الرفع من الأسعار وطمع الحريات النقابية والاقتطاعات من ميزانية الخدمات الاجتماعية والتسريحات، الخ. وهي المهمة التي ليس هناك من يقوم بها أفضل من محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية ومولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، بسيرتهما الذاتية التي تثبت طبيعة المصالح التي ينتميان إليها ويدافعان عنها بشراسة.

لكن الطبقة العاملة وعموم الكادحين من طلاب وفلاحين فقراء وعاطلين لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات. إنهم سيردون بقوة، وهذا ما يجعل المرحلة التي نقف على أعتابها، مرحلة نهوض عارم للصراع الطبقي في أماكن العمل والجامعات والشوارع والأحياء الفقيرة والمناطق المهمشة. مرحلة ستعرف فترات مد وفترات جزر، لكن الاتجاه العام هو التصاعد. ستكون التضحيات جسيمة والسيرورة مؤلمة، لكنها ستكون أيضا حافلة بالدروس التاريخية.

إن هذه الحكومة ورغم كل مظاهر القوة التي تحاول استعراضها، ورغم ابتسامات السيدات والسادة أعضائها وسعادتهم، هي حكومة أزمة. وكل المؤشرات تدل على أن وحدتها الشكلية ستفجر عند أول منعطف جدي.

كما أن النقابات ستدخل في أزمة خانقة لأن خيانة قيادتها ستفضح أكثر فأكثر. لقد تمكنت لحد الآن من خداع جزء من الطبقة العاملة وإقناعهم بتقبل الهجمات بوعدهم أن الوضع مؤقت، وأن الانفراج قريب للآزمنة، وبدعوها للحوار "العقلاني" مع أرباب العمل وحكومتهم. لكن كل هذا لن يجدي نفعا في مستقبل الأيام. وستجد القيادة النقابية نفسها بين نار الطبقة الرأسمالية التي تطالبها بالمزيد من التنازلات، وعدم تعكير صفو هجومها، وبين نار الطبقة العاملة المصرة على النضال.

لو توفرت القيادة الثورية في ظل هذه الشروط لكان من الممكن توحيد نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين في هجوم موحد عارم سيكون قادرا ليس فقط على إسقاط نظام تلك الطفيليات ومصاصي دماء البشر، بل أيضا على تطهير البلد من كل فقر وكل اضطهاد وكل تخلف. لكن هذا بالضبط هو ما ينقص وهذا بالضبط ما يجب على العمال الطليعيين والشباب الثوري أن يركزوا على بناءه.

إن كنت تتفق وتتفقين مع أفكارنا التحق والتحقينا بنا في النضال من أجل مسار بناء تلك القيادة، التحقوا بنا في رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي.

ويستعد للقيام بإجراءات أخرى أكثر شؤما. لكنه بالرغم من كل ذلك، خرج علينا بحكومة من 39 وزيرا ووزيرة!

بمنطق ذلك الدجال يصبح من الواجب على الشعب المغربي أن يقدم المزيد من التضحيات، في الوقت الذي يتفضل هو بتقاضى 9 ملايين سنتيم شهريا -الراتب والتعويضات- (حيث أن رئيس الحكومة المغربي يتقاضى أجرا أكبر من أجر نظيره الإسباني مثلا). بينما يحصل كل وزير من الوزراء 39 على راتب يصل إلى 7 ملايين سنتيم، أما كتاب الدولة فيصل راتبهم إلى 6 ملايين سنتيم. هذا دون الحديث عن سيارات الدولة الموضوعة رهن إشارة كل واحد منهم والطباخون والمساعدون ووو، الخ.

وهو ما يمكن أن نضيف إليه ميزانية القصر حيث الأجر السنوي للملك يصل إلى 600 مليون سنتيم سنويا، إضافة إلى 100 مليار سنتيم المخصصة لمعدات ونفقات مختلفة لصالح القصر الملكي، و35 مليون سنتيم لموظفي مصالح القصر الملكي، و28 مليون سنتيم تهم الأموال الخاصة والاستقبالات والمكافآت والكؤوس والجوائز، و18 مليار سنتيم لأسفار الملك، و6.5 ملايين سنتيم للديوان الملكي. (goud.ma)

إضافة إلى كلفة البرلمان بغرفتيه والتي تصل إلى حوالي 256 مليون درهم في السنة، ويحتسب فيها أجر أعضاء البرلمان وعددهم 525 برلمانيا ويصل إلى 30 ألف درهم شهريا، يُضاف إليها تعويض شهري لتغطية مصاريف الدراسات والأبحاث ومهام السكرتارية... وتصل قيمته إلى 6000 درهم للفرد. دون الحديث عن الامتيازات العديدة التي يتمتعون بها، من قبيل الإعفاء التام من أداء مصاريف التنقل عبر القطار، وتخفيض بقيمة 60% من مصاريف التنقل عبر الطائرة داخل البلاد وخارجها، وتعويض الإقامة عن كل يوم عمل، خارج البلاد بقيمة 2500 درهم... والتعويضات العائلية، والتعويضات عن نهاية الخدمة، والتي تصل قيمتها إلى 5000 درهم عن كل ولاية تشريعية.

بينما يتقاضى رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين، أجرا لكل واحد منهما يبلغ حوالي 80 ألف درهم في الشهر، دون الحديث عن الامتيازات الأخرى. وليس هذا سوى غيض من فيض.

إنها إذن سياسة فرض التقشف على الشعب الكادح، أي على العمال والفلاحين الفقراء، أي الطبقات الأكثر تضررا من الأزمة والأقل قدرة على تحملها، بينما تقدم للأغنياء والأقوياء كل الامتيازات الممكنة وغير الممكنة.

## موقفنا

ستكون هذه الحكومة بكل تأكيد حكومة لشن أشرس الهجمات على الطبقة العاملة وكل مكتسباتها. إنها حكومة حرب على الطبقة العاملة وعموم الفقراء سواء في ظروف عيشهم أو عملهم، أو النزر القليل من الحريات الديمقراطية التي حققها الشعب المغربي بتضحيات هائلة.

إنهم فئة تنحدر في الغالب من صفوف الطبقة الوسطى، أو حتى الصغرى وفي بعض الأحيان من أسر فقيرة جدا، حققوا نجاحهم الشخصي وتسلفوا المراتب عبر إبداء أشد أشكال الولاء للطبقة السائدة والتفاني في خدمتها بدون تردد. إنهم طفيليات ويعرفون ذلك، أو على الأقل يشعرون بذلك في أعماقهم، ينبطحون كليا أمام الطبقة السائدة التي كل أملهم أن يصيروا جزءا منها، ينظرون بإعجاب لجرائمها (الاستغلال، التهرب من الضرائب، النهب، الخ) ويساعدونها عليه ويعملون على تبريره بالأعباء المتنوعة. وفي المقابل يحترقون الطبقات الكادحة، لأنها تذكرهم بأصلهم ويعتبرونها تستحق الواقع الذي تعيشه لأنه راجع لـ"كسلها" و"غياها"، الخ. والدليل على ذلك هو أنهم نجحوا في تغيير واقعهم "بفضل الجد والعمل"، و"الذكاء"...

هذه الفئة مستعدة لارتكاب كل أنواع الجرائم الاقتصادية والسياسية والفكرية لإرضاء أولياء نعمتها وتحقيق المزيد من النجاح الشخصي. إنها أشبه بربان الطائرة الحربية الذي يعتبر إلقاء القنابل، بما فيها القنبلة النووية، مهمة يجب أن تنفذ وبحسب نجاح مهمته بعدد القتلى والدمار الذي خلفه وردة فعل رؤسائه ورضاهم عنه.

وهي بالإضافة إلى كل هذا فئة معادية للديمقراطية تمجد القمع وتكتم الأفواه، تعتبر النقابات والأحزاب اليسارية مجرد عراقيل في وجه تنفيذ المهام، ومثيري شغب ينبغي التخلص منهم ليتركها تشتغل في صمت. وهذا بالضبط هو ما تحتاجه الطبقة السائدة خلال المرحلة المقبلة. إن الطبقة السائدة تحضر لهجمات شرسة على شروط عيش الطبقة العاملة وعموم الكادحين، أكثر شراسة من كل ما شهدناه لحد الآن. وتعلم علم اليقين أن الجماهير سترد دفاعا عن خبز يومها ومكتسباتها الديمقراطية. مما ينذر بتصاعد حدة الصراع الطبقي إلى مستويات غير مسبوقة.

سيكون القمع الهجمي لكل الاحتجاجات الشعبية (عمال، فلاحون، طلاب، معطلون، الخ) هو العنوان العريض للمرحلة المقبلة. وهو ما يفسر تخلي كل الأحزاب عن وزارة الداخلية وإعطاءها لبوليسي صريح. فحتى هؤلاء المجرمون (قادة الأحزاب المشاركة) يخشون من تحمل مسؤولية الدماء التي ستراق في الشوارع، ليس طبعاً لرقى مشاعرهم الإنسانية ورهافة إحساسهم، بل لخوفهم على مستقبلهم السياسي والانتخابي، ولأن النظام القائم سيحتاجهم لاحقا لتنظيف الساحة وإعادة إنتاج اللعبة، وهو ما لا يمكنهم القيام به بشكل ملائم إذا ما تلوثت أيديهم بالدماء بشكل كبير، على عكس "التكنوقراط" الذين يعودون إلى الكواليس بمجرد ضغطة زر.

## حكومة التقشف

لا يتوقف بنكيران عن الحديث عن عمق الأزمة الاقتصادية وضرورة قيام الشعب المغربي بتقديم التضحيات من أجل تجاوزها. ولذلك قرر فرض حزمة من السياسات التقشفية الصارمة: الرفع من الأسعار وتجميد الأجور،